جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية ،علوم التسيير ،علوم تجارية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنـــوان:

أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل والبطالة
دراسة تحليلية قياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة
خلال الفترة 2012–2022

من إعداد الطلبة: داحي طه – بن عباس مصطفى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2023/06/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/الدكتور:سلامي أحمد	**(أستاذ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**رئيسا**
الدكتور: لعمودي محمد الطاهر	**(أستاذ ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مشرفا ومقررا**
الدكتور: هتهات محمد السعيد	**(أستاذ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2023/2022.

جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية ،علوم التسيير ،علوم تجارية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنـــوان:

أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل والبطالة
دراسة تحليلية قياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة
خلال الفترة 2012–2022

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2023/06/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/الدكتور:سلامي أحمد	**(أستاذ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**رئيسا**
الدكتور: لعمودي محمد الطاهر	**(أستاذ ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مشرفا ومقررا**
الدكتور: هتهات محمد السعيد	**(أستاذ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2023/2022.

الإهداء

يهدي كل واحد منا هذا البحث إلى

الأم والأب العزيزين

الذين كان لسان حالهم الدعاء لنا لتوفيق

الإخوة والأخوات

جميع الأهل والأقارب

الأصدقاء والرفاق وزملاء العمل

المعلمين والأساتذة خلال مسار الدراسة

جميع الزملاء في الدفعة

جميع من يعرفنا نهديه هذا العمل المتواضع

داحي طـه و بن عباس مصطفى

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة والصبر على المشاقة فالحمد لله كثيرا.

الشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف

" لعمودي الطاهر " على كل ما قدمه من توجيهات وإرشادات في إنجاز بحثنا هذا.

كل الشكر لمن ساعدنا و تعبا معنا للإتمام هذا البحث.

ونقدم جزيل الشكر إلى مشرفي التربص الميداني موظفي الوكالة الولائية لجهاز القرض المصغر وكالة ورقلة لحسن معاملتهم وصبرهم معنا.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و القياس البطالة في الجزائر وإشكالية توفير فرص العمل من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة ، ونوعية وأهمية المؤسسات الداعمة للتشغيل على اعتبار أن قضايا البطالة والتشغيل تعتبر عنصرا هاما في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتوفير فرص للعاطلين . هذه الجوانب أخذت قسطا كبير من الاهتمام ومن النقاش في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، بسبب زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل، إضافة إلى ما خلفه التصحيح الهيكلي من تداعيات على سوق العمل، وقد فرض ما نتج عن ذلك من بطالة عبئا كبيرا على النسيج الاجتماعي وتهميش وإقصاء فئات كثيرة في المجتمع ،وإعتمدنا على دراسة إحصائية قياسية لنموذج المقدر لمعامل الإرتباط.

أظهرت نتائج الدراسة:

أن رغم ضآلة فعالية القرض المصغر في التمويل و قلة مساهمته في تمويل بعض النشاطات الإقتصادية ، إلا أنها يتميزة عن غيره من البرامج التمويل في ظل تزايد الاهتمام الدولة بالفئات الهشة والمحرومة للمجتمع الجزائري

الكلمات المفتاحية: تشغيل، بطالة، برامج التمويل المصغر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نموذج المقدر لمعامل الإرتباط

Abstract: This study examines the analysis and measurement of unemployment in Algeria, the problem of job creation through economic policies and the quality and importance of employment support institutions, given that unemployment and employment issues are an important element of any strategy aimed at achieving economic growth and creating opportunities for the unemployed. These aspects have taken a great deal of attention and debate in the context of the economic reforms that have been implemented in Algeria, because of the increase in the population by a greater proportion of job opportunities, as well as the repercussions of structural adjustment on the labour market. The resulting unemployment has placed a great burden on the social fabric and the marginalization and exclusion of many groups in society.

The results of the study showed that:

Although the micro-credit is less effective in financing and less contributing to the financing of certain economic activities, it is distinct from other funding programmes in the light of the growing interest of the State in the vulnerable and disadvantaged groups of Algerian society.

Keywords: Employment, Unemployment, Microfinancing Programs, National Microloan Management Agency

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيكلة التشغيل ومشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**1**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول هيكلة التشغيل، مشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**3**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**35**
الفصل الثاني: محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على مشكل البطالة حالة وكالة ANGEM بورقلة	**41**
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	**43**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول القرض المصغر لولاية ورقلة	**48**
خاتمة	**65**
المراجع والمصادر	**67**
الملاحق	**73**
الفهرس	**78**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (2–1)	جدول مختصر أنماط التمويل	45
الجدول رقم (2–2)	نتائج التقدير لكل متغير	53
الجدول رقم (2–3)	تقدير النموذج	55
الجدول رقم (2–4)	تصحيح النموذج	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1–1)	الهيكل التنظيمي للقروض	31
الشكل رقم (2–1)	التمويل الثلاثي	44
الشكل رقم (2–2)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – ورقلـــة	46
الشكل رقم (2–3)	تطور معدل البطالة من 2012 إلى 2022	48
الشكل رقم (2–4)	تطور معدل القرض المصغر من 2012 إلى 2022	49
الشكل رقم (2–5)	تطور الإستثمار المحلي خلال الفترة التالية من 2012 إلى 2022	50
الشكل رقم (2– 6)	معدل البطالة و القرض المصغر	51
الشكل رقم (2– 7)	معدل البطالة و الإستثمار المحلي	52
الشكل رقم (2–6)	فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي	59

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	قيم متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	74
الملحق رقم 02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	76
الملحق رقم 03	تقدير النموذج	76
الملحق رقم 04	تصحيح النموذج	77
الملحق رقم 05	التوزيع الطبيعي للبواقي	77

الرمز	الشرح
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ADS	وكالة التنمية الإجتماعية
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANEM	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
DAIP	جهاز المساعدة على الإدماج المهني
CPR	عقود ما قبل التشغيل

المقدمة

توطئة:

شهدت الجزائر تقدم في مستويات التشغيل كما أنها تهدف إلى إنشاء مجموعة من الأجهزة والآليات بغرض توفير فرص عمل, وهذه البرامج أنشأت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاطات منظمة للأشخاص البطالين يكسبهم دخل ماليا ووضع اجتماعيا تحت هذه الأجهزة والبرامج ، وتعتبر البطالة مشكلا كبير تواجهه الدول المتقدمة والنامية على حدا سوا فهي تشكل عائقا تنمويا كبيرا وسببا في تحديد استقرار العديد من الأنظمة و الحكومات خاصة في ظل تزايد عدد حاملي الشهادات والكفاءات و خريجي الجامعات , لذا كان لزاما على الحكومات اتخاذ إجراءات لازمة وإتباع سياسات وإستراتيجيات تحد من هذه الظاهرة، إلا أن الجزائر انتقلت من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية التي مرت بها سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سببا في هيكلة التشغيل مما أدى من هذه الانتقال إلى تسريح للعمال وتدمير الاقتصاد والتفاوت في الطبقات الاجتماعية والإقصاء والتهميش في بلد غني بالمواد , والاتجاه نحو خوصصة المؤسسات العمومية وفسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية جاء جهاز القرض المصغر في سنة 2004 من أجل امتصاص الصالح الفئات البطالة والمقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات ، وبذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الراهن ويعتمد على السياسة اجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو يتوجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط مصغر معيشي بواسطة دعم مالي بشروط مرنة ومرضية، وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير جهاز القرض المصغر على هيكلة التشغيل ومشكلة البطالة في ولاية ورقلة خلال الفترة 2012/2022؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما المقصود بهيكلة التشغيل ومشكل البطالة.
- ما مدى فعالية جهاز القرض المصغر في تو فير مناصب الشغل.
- هل يعمل جهاز القرض المصغر على انخفاض مستوى البطالة.

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الفرعية تمكن صياغة الفرضيات التالية و التي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

- لا يوجد تعريف محدد لكل من هيكلة التشغيل ومشكلة البطالة.
- يعتبر جهاز القرض المصغر من بين البرامج التي تساعد تقليل من حدة البطالة .
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تساهم في تمويل القروض بدون فوائد ومعالجة التشغيل البطالة.

مبررات اختيار الموضوع:

نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

مبررات ذاتية: إن الدافع الرئيسي الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في مواكبة البحوث الراهنة التي تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل المشكلات الواقعية ومحاولة تقديم اقتراحات المناسبة لها من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة.

مبررات موضوعية: يعتبر جهاز القرض المصغر من أهم الموضوعات التي تحضى باهتمام الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ,حيث جاء برنامج جهاز القرض المصغر إذ قام بإظهار مرتكزات وأسس يستند عليها في التسيير و التطبيق لإلقاء الضوء على سياسة التشغيل ودورها في معالجة مشكلة البطالة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيوية متغيرات جهاز القرض المصغر ودوره في سياسة التخفيف من ظاهرة البطالة.

أهداف الدراسة:

- معرفة مستوى نجاح سياسة التشغيل في التقليص من البطالة حيث تمس هذه الأخيرة شريحة كبرى في المجتمع والتي تعد طاقة المستقبل وهي فئة الشباب,
- .يكتسي البحث أهمية في كونه يعطي فكرة شاملة على سياسة التشغيل ومدى سعي الدولة في إتباعها.
- كما نلقي الضوء على الجوانب المهمة من برنامج جهاز القرض المصغر المطبق في الجزائر ومدى مساهمته لدى الشباب والمرأة الماكثة بالبيت وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة لإجراء الدراسة التحليلية القياسية لأثر جهاز القرض المصغر على سياسة التشغيل ومستوى البطالة .

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة من 2012 إلى 2022 حيث قمنا بتطبيق النموذج القياسي الإحصائي على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية ورقلة وتحديد صلاحية تقدير النموذج ثم حاولنا التعرف على مدى مساهمة توفير مناصب الشغل من خلال منح قروض للتخفيف من حدة البطالة وذلك من عرض إحصائيات الشغل المحقق خلال الفترة الممتدة.

منهج الدراسة:

من أجل بلوغ أهداف الدراسة إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لأدبيات ومرجعيات المتعلقة بكل من التشغيل والبطالة و كالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،أما في الفصل التطبيقي إعتمدنا على المنهج القياسي من اجل الوقوف على أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل و مشكل البطالة

هيكل الدراسة:

بغية تحقيق أهداف البحث والإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة تم إتباع خطة في التحليل , وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأول قد تناولنا الإطار النظري لسياسة التشغيل حيث يتضمن مبحثين، المبحث الأول يدرس مفاهيم حول سياسة التشغيل وأنواعها والمبحث الثاني مشكلة البطالة والإجراءات المتخذة للقضاء عليها، والفصل الثاني يعالج جهاز القرض المصغر ويتضمن مبحثين الأول ماهية جهاز القرض المصغر وشروط الاستفادة منه, أما المبحث الثاني أثر جهاز القرض المصغر على هيكلة التشغيل ومستوى البطالة، أما الفصل الثالث الخاص بالجانب التطبيقي الذي قمنا من خلاله محاولة نمذجة أثر جهاز القرض المصغر على هيكلة التشغيل ومستوى البطالة خلال السنوات 2012 إلى غاية 2022.ويتضمن هو أيضا مبحثين المبحث الأول دراسة تحليلية لوكالة جهاز القرض المصغر بولاية ورقلة ,أما المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية حول جهاز القرض المصغر لولاية ورقلة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيكلة التشغيل ومشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمهيد:

تعتمد سياسة التشغيل على مختلف التدابير و الآليات التي تقوم عليها ا لحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة، وانتهاج سياسة التشغيل قادرة على خلق مناصب شغل للحد من مشكلة البطالة، حيث يعتر التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة .

في ما يخص البطالة تعد مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة و لعل أسوء و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل ي تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العام.

من خلال الفصل في الفصل الأول سوف نتطرق مدخل إلى هيكلة التشغيل التي تضم مفهومها و أنواعها و الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة، إضافة إلى تقديم مشكلة البطالة و التحدث عن آثارها و الإجراءات التخفيف منها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول هيكلة التشغيل، مشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الأول: التشغيل وسياسة التشغيل

تتمحور سياسة التشغيل في خلق مناصب شغل أكثر إنتاجية، اكتساب المؤشرات الضرورية التي يمكن الإستفادة منها، من حيث أهدافها و أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل

التشغيل واسع ارتكز على مفهوم التنمية الإقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد و على ضمان العمل لكل شخص راغب فيه و أن يكون العمل منتجا و أن يختار هذا العمل بحرية و إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية ممارسة العمل المناسب له و هناك عدة مفاهيم كنحو التالي[1] .

I- مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل:

1- المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل: ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على انه : "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين "[2]. إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكاف ي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما انه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد من اصب العمل المناسب له.

2- المفهوم الحديث للتشغيل: لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث انه عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط ، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته ، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية.وعلى هذا الأساس فان لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل، ولقد حدد (Marc Olivier) مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها[3]:

استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد ، وهذا مناسب لمنصب عمل . و أيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل. وبالتالي فان التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

---

[1] – معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا ،**سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني ،ديسمبر2009، ص53

[2] – زويتر الطاهر: إشكالية التشغيل في الزراعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 -26.،

[3] – نفس المرجع، ص 25

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي ، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون

3- مفهوم سياسة التشغيل: تعطى قضايا التشغيل أهمية كبيرة من منطق تركيز ها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الإهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، حيث إتخذ هذا الإهتمام مجالا أوسع يرتبط مفهوم التنمية الإقتصادية ومن صور ذلك[1]:

- الإهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، حيث يكون هذا العمل منتجا و يتم اختيار بحرية تامة.
- الإهتمام أيضا بإكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الإستفادة منها في مجالات العمل بحث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته .

• **مفهوم آخر لسياسة التشغيل:** تتمثل في مجموعة من التدابير المتخذة من طرف الحكومة و التي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) و تخفيض البطالة (قصد الوصول إلى التشغيل الكامل)[2]

II- أهداف وأنواع سياسة التشغيل:

لسياسة التشغيل أ هداف و أنواع ترتكز عليها من حيث القدرات و الفئات و الوظائف و هي كالتالي:

1- أهدافها: تتمحور هيكلة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسين و هما[3]:

- رفع عدد مناصب شغل.
- خلق مناصب أكثر إنتاجية، ما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة و استخدام أكفأ لقدرات العمال، و كذا اشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع .

2- أنواعها: يمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير سلبية و أخرى إيجابية حيث تقتصر على حالات[4]:

الحالة الأولى: تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل:

- إعانات البطالة .

---

[1] - عبد القادر زياني ، **شركات متعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل**.
htt://algerianexpert .maktoobblog.com/date2010/12, date de consul 20/4/2023

[2] - bouzidiA.Economie algerienne-Eclairages.ENAG ,Alger2011p219-220, date de consul 20/04/2023

[3] - **سامي عواد ،التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.**

[4] - نفس المرجع السابق.

- التعويض عن التقاعد المبكر.

الحالة الثانية : مجموعة السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين عن العمل لدخول إلى سوق العمل مثل:

- المساعدة في البحث عن عمل تدريب وفقا لإحتياجات سوق العمل.
- الخلق المباشر للوظائف؛
- إعانات الإستخدام؛
- الأشغال العامة و مساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم .

بصفة عامة تعتر تدابير دعم الدخل و التقليل من إعدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابيات البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف و تعزيز لإستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل[1].

ولقد دعت كثيرا من المؤسسات في السنوات الأخيرة مثل: منظمة التعاون والتنمية في المجال الإقتصادي إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل يرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق (OCDE)

بالإنصاف و الكفاءة فأفقر العمال و أقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة و تكون مهاراتهم محدودة، و كانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايد كبير في البطالة واستمرارها لأجل طويل، و من الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية و العلاقة الإيجابية بين الفقر و البطالة هي الأسا س الذي تقوم عليه حجة الإنصاف وفي كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل و يضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع الغير منظم، وهناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان و من المتعلمين ينتمون إلى أسرة ذات مستوى مادي مناسب و هم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي تكون ملوكة أجانب و قد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها هم أسرهم[2].

يؤخذ بالسياسات الإجابية لسوق العمل كذلك أسباب تتعلق بالكفاءة، و ذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفروضة في سوق العمل، وأنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن إرتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد، فالسياسات الإيجابية لسوق العمل ممكن أن يكون لها اثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، فبرامج التدريب ممكن أن ترفع من إنتاجية العمالة كما أن خدمات التوظيف ممكن أن

[1] - سامي عواد ،التدريب ال قابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.

htt://training .itcilo.it/actrav/courses/2005/A5-00399-web/resource/AUADI/cours%20arab-Turin-doc, date de consul 23/4/2023

[2]- نفس المرجع السابق.

تحسن من عملية الإختيار الملائم من خلال إعادة تخصيص العمال و الكشف على العاملين، و من شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الإستقرار كما أن التدريب و حوافز و غيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة و شاغلها، كما تؤدي هذه السياسات الإيجابية إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية.

ويتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل و لكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على النحو أكبر بالقوة العاملة. و الهدف الأساسي لجميع البرامج وتشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل: الأشغال العامة، هدف الإجتماعي قوي ونفع إقتصادي للمجتمع. و فضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة عن طريق تحقيق الإستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية و بإزالة الإختناقات في سوق العمل خلال فترات التصاعدية.[1]

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة (سياسة التشغيل)

من بين الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة قامت وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي برقية الإستثمار من حيث:

I- دعم التشغيل:

الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة قامت الوزارات بعدة أعمال مختلفة الصناعات لترقية الشباب البطال حيث قامت وزارة العمل و التشغيل والضمان الإجتماعي و وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرة والمتوسطة لترقية الإستثمار حيث قامت على النحو التالي [2]:

- مديريات التشغيل بالولايات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI ؛
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ؛
- الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM و الصندوق الوطني لدعم القرض؛
- وكالة التنمية الإجتماعية ADS و الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC ؛
- الوكالة الوطنية للتشغيلANEM ؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP عقود ما قبل التشغيلCPR ؛
- **II – فعالية سياسات التشغيل:**

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل و مضاعفة فرص العمل كما و نوعا ، ما يحقق تقليص حجم البطالة و القضاء على الفقر، على أن يستوي المناصب المستحدث شروط العمل اللائق و الأجر العادل وعدالة

[1] مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرارات ،**تجارب دولية في معالجة قضية البطالة**، مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية ،2004، ص19-20.

[2] وثائق من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

الفرص للجميع، و أن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية. ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال إعتبار هذه المؤشرات، ونظرا لأن هذه المؤشرات منها الكمية و منها النوعية، فإن التقدير يستند إلى نوعين من المرجعيات:

1- البيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل و توزيعاته .

2- الإستنتاجات حول ظروف العمل و العدالة في الفرص .

هذه الإستنتاجات مبنية على التحقيقات و الملاحظات، و بالتالي فإن تقدير النسبي و لكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة

من بين المشكلات الإقتصادية التي تؤدي إلى إختلالات إقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة و الإهتمام لدى الكثير من الإقتصاديين و المفكرين، تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم و التنمية .

الفرع الأول: تعريف البطالة وأنواعها

انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الإقتصادي الوطني و قصور الجهاز الإنتاجي، و يعتبر مفهوم البطالة غير محدود بعض الشيء، أن من الممكن نظرا أن نقول إن أي فرد سيكون راغبا ي العمل ي مقابل تعويض مجزأ و سخي و قد رأى الإقتصاديون على ربط تعريف البطالة مستوى معن من الأجر .

I- تعريف البطالة:

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة ،الرغبة والبحث عن العمل ويمس الفئة النشيطة أو القوى العامل التي سوف يتم التعرض إليها لاحقا من خلال تعريفها طريقة حسابها. وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد. لذا سيتم التركيز على تعريف منظمة العمل الدولية للبطال والذي يعرف على النحو التالي:

"البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة. أن يجد هذا العمل, ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر[1].

ويعرف البعض البطالة بالطريقة الشمولية على أنها: "الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلون له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع و المستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة

[1]-أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد، إيمان عطية ناصف،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004، ص 256

الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع".[1] وتشكل البطالة بذلك جزءا غير مستغل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بذلك العنصر البشري، والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج.

اعتمادا على تعريف المكتب الدولي للعمل، الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر .فانه من المفيد مناقشة كل جزئية منه لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق ، للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان (القوى العاملة)، وفقا لما يلي:

• **البطال:** كل من بدون عمل (work without) إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث (ولو ساعة واحدة . .(البطال : كل من متاح للعمل ولا يجد work for available currentl)

مفهوم آخر:

على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل و راغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً و لا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل ، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة ، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات ، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر و تبعاته، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد و التقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، و يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم[2]، ولو كان الشخص قادراً على العمل و لا يبحث عنه، فهو لا يعد عاطلا.

البطالة بصفة شاملة: أي توقف الشخص عن العمل أو عدم توفر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.[3]

II- أنواع البطالة:

تعتبر البطالة بأنها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه و باحث عنه، و للبطالة أنواع عديدة و متنوعة نذكر منها ما يلي:

1- البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها " ذلك النوع من التعطل ، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري ، حتى تصبح السلع و الخدمات مستجيبة للمعايير الدولية ، إلا أن ذلك

---

[1]Ahmed Zakane : Analyse de l'offre d'emploi réalité et perspectives, op.cit, p19

[2] – احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004، ص 256.

[1]- محمد طاقة و حسن عجان حسن ،**اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة أو 2008، ص141 .

يتطلب يد عاملة متخصصة ، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة ، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية.[1]

ويرى الاقتصاديون أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة عند إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة ، بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة، سواء كانت الأعمال التي ستسند لهم في الصناعات نفسها أو في صناعات أخرى جديدة، أو صناعات مقبلة على الازدهار ، ويجب إدخال برامج إعادة التدريب، و التدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة ، كما يمكن للمؤسسة استبقاء العمالة الزائدة من خلال منحهم إجازات مؤقتة بدون أجر، لمواجهة أي توسعات متوقعة، أو مساعدتهم على عمل مشروعات خاصة به.[2]

2–البطالة الدورية: يمر اقتصاد أي دولة بمرحلة رخاء و انتعاش أو ما يعرف بالرواج الاقتصادي ، حيث تنشط عمليات الإنتاج – البيع – التبادل و يزيد حجم كل من الدخل ، الناتج و التوظيف ، إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل ، أما في أوقات الكساد أو المرحلة التي يدخل فيها الاقتصاد مرحلة الانكماش فإن حجم النشاط الاقتصادي سينخفض بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل أو تسريح العمالة و بالتالي ترتفع معدلات البطالة أي أن فرص العمل تتقلص في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة[3].

وهذه الدورات يتعرض لها خصوصاً الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية، وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عام 1962 و 1983 ، والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة، وبالتالي فالبطالة الناتجة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بطالة دورية وهي إجبارية وليس اختيارية[4].

3– البطالة الإحتكاكية" وقتية ، انتقالية": هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر، وينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة ، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، و كلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة[5] ، وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب خاصة

[1] – خالد الزواوي ، "**البطالة في الوطن العربي**" ، المشكلة و الحل ، الطبعة 1 ، (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2004) ، ص 20.–

[2] - الشيخ لابري ، "**الاقتصاد و المؤسسة**" ، الجزائر ، الصفحات الزرقاء للنشر ، 2003 ، ص 165.

[3] - Jean Marie Le Page, Geneviére Grangeas, Les politiques de l4emploi, (France, édition Eska, 1993), p 16.

[4] - Abdelmadjid Bouzidi, Comprendre la mutation de l'économie algérienne, (Alger, les mots clés, 1992), p20

[5] - Bruno Marcel, Jacques Taieb , Le chômage aujourd'hui , un phénomène pluriel , (France , édition Narthan , 1991) , p 34.

عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في المؤسسات الأجنبية التي تمنحه أجر أكبر من الذي يتحصل عليه في المؤسسات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية[1].

4- البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل في الشكل الواضح لفائدة العرض في سوق العمل مقارنة للطلب عليه ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحظة الزيادات في فرص العمل للتوافقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكان السريع و البطالة السافرة ممكن أن تكون إحتكاكية ودورية و هيكلية و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الإقتصاد الوطني في البلدان الصناعية تتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري[2]،و البطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية. و ذلك في الصناعات الحديثة و البطالة الموسمية وخاصة في القطاع الزراعة و المحروقات (تمييع الغاز) و بطالة المتعلمين التي تزايدت بشكل كبير خاصة بين خرجي الجامعة و المدارس والمعاهد الجدد.

5- البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض ، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل ، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً ، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل و لا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

وتظهر البطالة المقنعة خاصة في الدول النامية في الإنتاج الزراعي، ومؤسسات القطاع الحكومي، حيث تتكدس المكاتب الحكومية بما يزيد عن الحاجة و لكن يمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهي إذا ما قامت المؤسسة بعمل توسعات جديدة، أو فتح فروع أخرى تستوعب هذا الفائض من العمالة، أو القيام بأعمال أخرى تساعد على رفع إنتاجية المؤسسة.

6- البطالة الموسمية: المقصود بها البطالة الوقتية تحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة وهذه البطالة تنش لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر مثل ما يحدث في القطاع الزراعي حيث يتوقف الإنتاج خلال فت رات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج. كما يمس هذا النوع من البطالة قطاع ات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر في الجنوب الجزائري مثلا الذي يشهد إقبالا للسواح الأجانب في فصل الصيف اذ يوظف العم ال رف الوكالات السياحية ويتعطلون في الفصول الأخرى.

8- البطالة التكنولوجية: وتسمى بالبطالة الفنية، و يسببها إدخال التكنولوجيات جديدة تحل محلل العمل اليدوي ما يعني الإستغناء عن جزء من العمال و يتركون إلى الراحة الإجبارية، و هذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام إقتصاد السوق[3].

---

[1] - عبد المجيد قدي ، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**" ، دراسة تحليلية تقييمية ،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003) ، ص 39.

[2] - أسامة محمد ألغولي، مجدي محمود سقاب، **أساسيات الإقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة لنشر، جامعة الإسكندرية،جمهورية مصر العربية1998، ص89

[3] - مدني بن شهرة، الإصاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2009 عمان ص236-ص237

الفرع الثاني: أسباب وأثار البطالة وإجراءات التخفيف منها

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، والشؤون التنظيمية و إن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهم

I- أسباب البطالة وأثار البطالة:

1- أسباب البطالة: تختلف أسباب البطالة من حين إلى آخر و ذلك بإختلاف المجتمعات و الدول على حسب التطور وكذلك إدخال برامج جديدة و متطورة للتحفيز.

أ- ذكرت في منظمة الشرق الأردني و غرب آسيا تفشي ظاهرة البطالة حيث تتمثل فيمايلي[1]:

- معدل النمو السكاني العالي ؛
- معدات الأمية العالية؛
- تدهور نوعية التعليم؛
- تدني المهارات الصناعية؛
- تخلف مستوى البحوث و أنشطة التنمية؛
- إتجاهات العمل المتحيز و الوظائف الإدارية، و التقليل من شأن العمالة اليدوية؛
- قلة خبرة القطاع الخاص؛
- إنخفاض مشاركة القطاع الخاص في التنمية؛
- تدني جهود التعاون الإقليمي في المنظمة؛

ب- ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية أهمها[2]:

- الأمية؛
- تدني مستوى التعليمي؛

ج- يرجع الخبراء إلى تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى الأسباب التالية[3]:

أ- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الإجتماعي بالقدر المناسب، و تراجع الأداء الإقتصادي، و كذلك قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج، و الإستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الإقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

[1] - محمد نبيل جامع أستاذ علم لإجتماع التنمية ،**البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب**، جامعة الإسكندرية ،2008، ص14.

[2] - عقون سليم، مذكرة تخرج لنيل شهاد الماجستر، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، ولاية سطيف 2010 ،.

[3]- نفس المرجع السابق .

ب-ارتفاع معدل نمو قوة العمل العربية، مقابل الانخفاض نمو الناتج القومي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو قوة العمل 2،5% سنويا.

فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسر بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، و أحيانا يكون سالبا فالدول العربية التي يتوفر فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاقتصادي و عدم توفر أموال الاستثمار وازدياد البطالة و الديون، حيث هذا التراجع يرجع إلى مستوى معيشة العامل و دوره

في الاقتصاد الوطني.

2- أثار البطالة: تعتر البطالة من الظوا هر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر و ما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع /على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية.

أ- الآثار الإقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية [1]:

- البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب الفائض انخفاض المنتجين و ارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة و يؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار و بالتالي ، انخفاض القدرة الإنتاجية و من ثم الانخفاض الإنتاج و الدخل القومي وانخفاض الاستخدام. يمتد أثر البطالة بامتداد فتراتها و التي تكون في الغالب بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها و تنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى إنخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وعليه تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهرة حين ما تطول فترة بطالتهم فهذ الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و تنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل مواجهة وسائل تكنولوجية متاحة [2].
- تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات و المهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيمًا وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل و لفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب

[1] فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص335.

[2] - عبد الرحمان يسرى أحمد ،**النظرية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية ،2004 ، ص221.

هذه الخبرات و تراكمها فحسب بل تآكلها و إصابتها باضمحلال ولو حتى لو عاد إلى العمل لاحقًا فإنه يصبح أقل إنتاجية و عطاء.

- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا و بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن تم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، و عليه فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه إنخفاض الإنتاج و زيادة تفاقم البطال[1].

ب– الآثار الإجتماعية والسياسية: للبطالة أيضاً أثار إجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الإقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار إقتصادية خطيرة من بين الآثار الإجتماعية والسياسية نذكر منها[2]:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة إرتباط وتأثر مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة إجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد إقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم مكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح و الأموال.
- و لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئاً على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف الأسري وحالات الإنتحار والطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر الإجتماعية سلبية كتفكيك الأسري في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي.
- تأخرسن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفر السكن وغير ذلك ويترك أثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث و الذكور.
- اضطراب الأوضاع ما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغير ا لحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية، و ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء واللامبالاة المدمرة إتجاه الوطن وأفراد المجتمع.
- بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غر مباشر و ما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الإنكماش الإقتصادي، فيمكننا القول أن التكلفة

[1] - حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،2005،ص261.

[2] - نزار سعد الدين عيسى و إبرا هيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكر، ص249.

الإجتماعية للإنكماش الإقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن الإتفاع معدلات البطالة .

ولهذا السبب تسعى الحكومات دائمًا لتقليص فترات الركود الإقتصادي و التخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الإستخدام الكامل من خلال سياستها المالية و النقدية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية لاستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات، ولاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي و لذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العام.[1]

II- إجراءات التخفيف من حدة البطالة:

لقد كانت الإجراءات لتخفيف البطالة لها أثر كبير في تفاقم حدتها نتيجة السياسات المالية و النقدية التي إتبعتها الدولة، حيث إختارت بعد ذلك أدوات و أساليب سياسية وإقتصادية مواجهة هذا الوضع (شكلة تفاقم حدة البطالة)، و في هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزارات المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسطرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، إضافة إلى برامج الدعم النمو الإقتصادي، على النحو التالي:

1-وسائل العلاج: إن مشكلة البطالة تتطلب من الدولة و ضع حلول لها بسبب آثارها الإقتصادية والإجتماعية و تحاول إيجاد وسائل الحد من البطالة فيما يلي[2] :

- إعادة هيكلة الإقتصاد بينما يتناسب مع عناصر الإنتاجية و يواكب التطور التكنولوجي و تخطيط التعليم والتدريب ما يلائم تلك الهيكلة.
- دعم الأنشطة بها يتناسب مع عناصر الإنتاجية و فتح مشاريع إنشائية تستوعب جزءا من العمالة وتزيد الإنفاق الكلي مما يحرك الطلب.
- فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي و استخدام الآلات.
- دعم التعاونيات في الدولة و تشجيع لكي تمتص جزء من البطالة.
- صياغة قوانين تنظيم العمل الإضافي و أعمال المتقاعدين و تنظيم عمل المرأة.
- دعم صغار المنتحيين من الحرفين و الفلاحين و عدم تصنيف على الباعة المتجولين في فترات البطالة.
- دعم العاطلين عن العمل مساعدتهم على الإنفاق الإستهلاكي الذي يدعم الإنفاق الكلي مما يزيد الطلب الفعال و يحرك الإقتصاد.

[1] حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،200 ، ص261.

[2] نفس المرجع السابق ، ص243.

2- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

أ- برنامج تشغيل الشباب: يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب التي تتراوح أعمارهم مابين 16 و 30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و قطاع البناء و الأشغال العمومية و في تكوين طالبي العمل أول مرة دون أي تأجيل خاصة المقصين من النظام التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية[1].

و يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، إن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منه:

- الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة و غير مؤهلة بإرتباطها بالأجر الوطني .
- مركزية نظام تسير و تخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.
- التنظيم و الإجراءات الهامشية على مستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق نشاطات مختلف المتدخلين و متابعته، و نتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 لإستخلاف برنامج تشغيل الشباب[2].

ب- جهاز الإدماج مهني للشباب: يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة مبادرة محلية و هي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، و منذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لايتمتع بمؤهلات كبيرة كذلك يهدف هذا البرنامج إلى ، الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية و تكوين مستثمري التعاونيات مدة 16 شهرا داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة و الشراكة المحلية.

اقتصرت الوظائف المأجورة مبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة و ذات تأهيل ناقص:

- ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى للأجر الوطني،
- غياب معايير إقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات و صعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة و غياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.

[1]-شفير أحمين ،التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي، العهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالقليعة، مطبعة نور، الجزائر ،1999،ص160.

2 – مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، عمان، ص 275.

الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات و الهيئات المالية و المستثمرين الشباب و طالبي العمل، وإن إستهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق إقتصادي نظرا لضعف تأهيل المرشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة[1].

2-أجهزة تسير الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية: إن مكافحة البطالة و خاصة لدى بالغين السن القانوني للعمل و العاطلين عن العمل و إمتصاص جزء منهم فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيير الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية، أنشأت عام 1996، تتمثل مهاماها الأساسية في:

- ترقية و اختيار و تمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريعها منفعة إقتصادية و إجتماعية تستعمل في إنجاز ها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد مكن من العمال في كل مشروع.

وتتمثل البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية في[2]:

أ- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: في عملية تشغيل ضمن الشبكة الإجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد لكل شهر تكون الإستفادة منه لشخصً واحدًا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل و العاطلين عن العمل، و أن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل عالقة بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، ولقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة و لو بصفة ضئيلة، و خلال فترة التثبيت و التعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين و ذلك لعدة عوامل أهمها:[3]

- إنخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة؛
- صعوبة اختيار شخص لكل عائلة؛
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.

2- لهذا الجهاز عدة نقائص منها[4]:

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به.
- تحديد التعويض بالأجر.

---

[1] – رشيدة باللخريصات و عبد الجليل جميل ،**سياسات التشغيل في الجزائر،بحوث و أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة**، أسبابها، معا لجتها و أثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة 25-27 أفريل، ص379. .

[2] – محمد قرقب ،**عرض حول توجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس ،2005، ص01.

[3] – نفس المرجع السابق، ص10

[4] – المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، **مشروع تقويم حول أجهزة الشغل**، الدورة العامة العشرون ، الجزائر،2002، ص111

- إقصاء فئة الشباب البالغين 16 سنة وتجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1,9%سنة 1995.

أ- عقود ما قبل التشغيل : نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف المجلات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا و ضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998.

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل و تشجيعها و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تراوح أعمار ما بين 19 سنة و 35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.

رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، و إن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد إنتهاء مدة العقد بصفة دائمة، و تتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، و تضاؤل فرص الإندماج بعد إنتهاء العقد.[1]

ب- برنامج القرض المصغر: دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 و يعتبر أداة لمكافحة البطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل، يتراوح سنه بين 18 و 60 سنة، و هو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب، ويتراوح المبلغ الممنوح بين 000 50 دج و 000 350دج بنسب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الإجتماعية بتسير القروض المصغرة حيث:

- تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المترشحين و مساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المترشح و وكالة التنمية الإجتماعية.
- وتقوم الوكالة الوطنية للشغل بإستقبال المترشحين و توجيههم و مديريات تشغيل الشباب.
- تقوم مديرية الشؤون الإجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للإستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك .
- يقوم الصندوق الوطني للمكافحة البطالة بتسير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات[2].

ج- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: إن إرتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الإستقرار الإقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الإستثمار وخاصة العمومي و نقص التشغيل و زيادة الطلب على

[1] – ناصر مراد ،**تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، جامعة البليدة، ص7

[2] شلالي فارس ، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر ،2004، ص103.

العمل، و التقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني ما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[1].

ويعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المرقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرتقي حول المسار الذي ينتظره و تقوية كفاءاته البشرية و قدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل و المساهمة في التقليل من حد البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب إقتصادية، فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية مثابة آلية و التي مل يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة .

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

في هذا المطلب سنتطرق إلى القرض المصغر من خلال الجهاز المشرف عليه في الجزائر والمتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية للقرض المصغر وإجراءات الحصول على قرض في إطارها

I- الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM:

1- مفهوم القرض المصغر: لا يوجد مفهوم محدد للقرض المصغر فهناك فئة متأثرة مسريين القمة العالمية بواشطن الذين يقررون أن القرض الذي يفوق 100$ ليس بقرض مصغر و ذلك من خلال التجارب الأولى لقرض غرامي بنك و منظمات حماية المرأة هي من أجل التجارب الصغيرة و المشاريع الصغيرة، فالقرض المصغر بدقة هو مرتبط بنشاط العاملين في قطاع غير شكلي و محلي و يقرب الناس، و هو عادة مرتبط أيضا بالإخار خاصة في الدول الإفريقية.[2]

[1] المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ،**وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة**، آراء، توصيات، تقارير و دراسات ،25-27 أفريل 1995، ص9

[2] مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة و القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، مسيلة، نوفمبر 2011، ص 2.

– **مفهوم آخر للقرض المصغر**: لا يوجد تعريف يحدد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة و في ما يلي نقدم بعض المفاهيم لبعض المنضمات و الهيئات العالمية كالتالي [1]:

– **مفهوم المكتب الدولي للعمل**: التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ مصغرة .

– **مفهوم منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية الأوربية (OCDE)** : التمويل المصغر هو الحصول على تمويل

مشروعات مصغرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم قي ظل غياب آفاق مهنية أخرى، و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.

– **مفهوم الشبكة الأوربية للتمويل المصغر(REM)**: التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية لأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم "، و تهدف هذه القروض إلى التمويل إنشاء و تطوير مشاريع الإستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان و لكن ليس دائما على توجيه و رصد المشاريع المصغرة التي مولتها. و المخاطر الناجمة عن القروض المصغرة التي يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر و الحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقدم قروض جماعية تضامنية، تقدم قروض ميسرة...الخ .[2]

- **الأهمية الإقتصادية للقرض المصغر**:

تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي[3]:

- تخفيف الفقر؛
- تخفيف البطالة؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- زيادة و ترشيد المدخرات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛

[1] Guide pratique Sur le microcrédit :l'expérience du prêt solidaire, p12,www.la micro finance. Org. Consulter le, date de consul 15/03/2023.

[2] الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر" REM ".

[3] عزمي مصطفى، أحمد نصار ،**دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2002

- توفر الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفر تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- توفر الخدمات و خدمات الإنتاج؛
- إستخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة؛
- إستخدام الخدمات المحلية؛
- تحويل الأنشطة الغير الرسمية و الغير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطين في المجتمعات الجديدة.

2- تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بشخصية معنوية و إستقلال مالي توضع تحت سلطة رئيس ا لحكومة، و يتولى الوزير إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة متابعة العملية جمل نشاطاها، مقرها بولاية الجزائر لها فروع على المستوى المحلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي من خلال إحداث هيئات محلية، وتسير من طرف مجلس توجيهي و يديرها مدير العام و لجنة المراقبة[1]:

– المجلس التوجيهي: مكلف بتنظيم الوكالة، و يتكون من مثلين عن مختلف الوزارات و الحركات الجمعوية. يتجمع المجلس مرة كل ثلاث أشهر بناء على استدعاء الرئيس يتداول وفقا القوانين و التنظيمات المعمول بها.

– المدير العام: يتعن بمرسوم بناء على إقتراح وزير إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ، يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة.

– لجنة المراقبة: تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء يعنيهم مجلس التوجيه و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضاءها للمدة التي تستغرقها مهمتها، وتكلف لجنة المراقبة ممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب المجلس التوجيه[2].

يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الإجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية، و التي تهتم بترقية قدرات الأفراد و الفئات السكانية للتكفل بذاتهم، و خلق مناصب شغل لبلوغ مستوى معيشي نزيه، وتحقيقا هذه الغاية، تعين على الحكومة إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر «ANGEM» وتنظيم مهامها موجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ ي **22 جانفي 2004**. و الذي عدل و تمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم **11-134** المؤرخ في **22** مارس **2011**

[1] مجلة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رقم 09، ص 7.

[2] ، نفس المرجع.

القروض المصغرة مثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة و عدم الإستقرار ، وباعتبارها تمس شريحة لا بأس بها من السكان (رجالا و نساءا) فهي أداة فعالة للمعالجة الإجتماعية و تساهم في بروز نشاطات إقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية و خدماتية...الخ) .

أ– المهام الأساسية للوكالة: وكالة تأسست الوكالة الولائية لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في[1]:

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم و نصح و مرافقة طالبي القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، مختلف الإمتيازات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة طالبي القرض عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ تخطيط التمويل .
- تنظيم صالونات لعرض و بيع السلع المحلية والوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر.
- تكوين المستخدمينّ المكلفّين بتسيير الجهاز.
- تكوين المستفيدين من القرض المصغر من طرف المكونين والمنشطين الوكالة بهدف ضمان إنطلاقة موفقة لمشاريعهم.

ب– تنظيم عمل الوكالة: تملك الوكالة هيئة تحت اسم" صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولّين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر من و أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي و ذلك بإنشاء **49 مديرية ولائية** تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر, فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسة على مستوى كل الوكالة الولائية.

تضمن لمديرية الجهوي الرابطة الوظيفية بينّ المديرية العامة و المديريات الولائية ، تشرف هذه الهيئة على حوالي 05 مديريات ولائية و تقوم بالتنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، و هذا الغرض من إنشاء شبكة تضم **10 مديريات جهوية** تشرف على مجمل المديريات الولائية، و مثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لإتخاذ القرارات السريعة و الملائمة.

[1] وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوكالة الولائية بورقلة .

ج- أهداف جهاز القرض المصغر: يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوية.
- إستقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات إقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل .
- تنمية روح المقاولة –عوضا عن الإتكالية– التي تساعد الأفراد في إندماجهم الإجتماعي و إيجاد ضالتهم ،و تحسين المستوى المعيشي لهم لإتخاذ القرارات السريعة والملائمة[1].

يمكن تقسيم أهداف جهاز القرض المصغر حسب المجال إلى ما يلي[2]:

- **هدف سياسي**: البحث عن الإستقرار و الشراكة الإجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
- **هدف إقتصادي**: و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

هدف إجتماعي: تحسين الدخول و ظروف الحياة للفئات الضعيفة و خاصة لذوي الدخل المحدود.

3- أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغرANGEM: تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في إطار القرض المصغر، وتعتمد الوكالة الوطنية لتسير القرض امصغر ANGEM في برنامج تمويلها على الصيغتن من التمويل إنطلاقا من سلفه صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فائدة تمنحها الوكالة والتي لاتتجاوز (001 100دج) إلى قروض معتبرة لاتتجاوز000 000 1دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك[3].

– قروض شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 000 100 دج و 000 250 دج بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديد على مدى 24 إلى 36 شهرا. (بالنسبة لسلفة 000 250 دج موجهة للهضاب والجنوب وتسمى ببرنامج الجنوب)

– القرض الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدي 000 000 1 دج من أجل إقتناء العتاد صغير و مادة أولية إنشاء مؤسسة ويتم تسديد على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات).

– إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية.

– تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 01 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.

[1] معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوكالة الولائية بورقلة .

[2] نفس امرجع السابق .

[3] www..angem.dz 08/04/2023

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تاريخ دخول للموقع 08/04/2023 .

– رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.

– رفع السلفية بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط.

ويكون التمويل الثلاثي على النحو التالي:

- مساهمة شخصية 01 % .
- قرض من الوكالة 29 % .
- قرض بنكي 70 % . والفائدة مدعمة من طرف الدولة.

4– الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تمول الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر الأنشطة التالية [1]:

– **الصناعة الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكسي، الخبز، حلويات عصرية و تقليدية، صناعة الشوكولاطة، تحميص ورحي القهوة، تحميص و تغليف الفول السوداني.

– **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية

– **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.

– **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

– **تربية الماشية و الفلاحة:** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

فلاحة الأرض :إنتاج البذور،الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

– **الصناعة التقليدية:** النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة ، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب.

– **الخدمات:** الإعلام الآلي ،الحلاقة والتجميل،الأكل السريع،تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.

– **الصحة:** عيادة طبية عامة أو متخصصة،طبيب الأسنان.

– **المباني والأشغال العمومية:** أشغال البناء،أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن،السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء[2].

2– صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC كهيئة داعمة لعمل وكالة ANGEM:

[1] –المادة 11، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2011.

[2] –الإطلاع على التخفيضات الجبائية الممنوحة لأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أنظر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 04 ، سنة 2011(قانون المالية التكميلي لسنة 2011) .

يدير الصندوق مجلس الإدارة و يتولى رئاسة أحد ممثلي البنوك و المؤسسات المالية ينتخبه أعضاء المجلس، يمكن أن يستشير المجلس كل شخص بحكم كفاءاته في مجال القرض، كما تتولى مصالح الصندوق أمانة المجلس ويقوم المجلس خلال دورته الأولى بـ[1] :

- يضبط النظام الداخلي للصندوق الذي يوضح صلاحيات الرئيس و يحدد المرتبات؛
- يضبط كيفية تعويض الأضرار التي يغطيها ضمان الصندوق؛
- يعين محافظ الحسابات؛
- يحدد المجلس دور الأمانة الدائمة و تنظيمها و عملها؛
- يتابع المجلس الأخطار الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- يجتمع المجلس في دورة عادية مرة كل ثلاث أشهر و ممكن أن يجتمع في دورة غير عادية بعدد المرات التي يراها الرئيس ضرورية كل سنة مصلحة الصندوق.

يتلقى المجلس دوريا عن إلتزامات البنك أو المؤسسة المالية التي يغطيها ضمانه و في هذا الإطار ممكن أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية و يتخذ أي قرار يخدم مصالح الصندوق.

II- إجراءات الحصول على قرض مصغر في إطار وكالة ANGEM

1- شروط الإستفادة من القرض المصغر: يستدعي نظام القرض المصغر المشاركة الأساسية لكن من المقترض و البنك [2]:

أ- المقترض(المستفيد) : يعتبر المقترض هنا فيما ص القرض المصغر كل شخص طبيعي يستوفي الشروط القانونية:

- أن يبلغ من العمر18سنة فما فوق؛
- عدم إمتلاك مدخول أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- عدم الإستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء النشاط؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية؛
- تقدم المساهمة الشخصية نقدا؛
- تسديد الإشتراكات لدى صندوق الضمان؛
- الإلتزام بالتسديد المتفق عليه للوكالة الوطنية للتسير القرض.

[1] – لمنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،2005

[2] –نفس المرجع السابق .

ب– البنك: كان البنك الوطني الجزائري هو المتدخل الوحيد ضمن جميع البنوك في البرنامج المقدم للقرض المصغر بالإضافة إلى آل خليفة بنك (في بعض المناطق فقط) و في الإطار الجديد تتدخل جميع البنوك التجارية في القرض المصغر.

2– مراحل معالجة طلبات القرض المصغر: تتم معالجة طلبات القرض المصغر عن طريق خلايا المرافقة علر الهيكل التنظيمي للوكالة و إمتدادها محليا في شكل مديريات ولائية على رأسها المدير ولائي و إمتدادها على مستوى الدوائر بإنشاء خلايا مرافقة على مستوى كل دائرة يقوم بتسيرها جامعي إختصاصي في: العلوم الإقتصادية، المالية، المحاسبة و التسويق وهو ما يعرف بالمرافق.

أ– كيفية السير التسلسلي لمنح القرض المصغر: وتكون هذه التسلسلات كالتالي [1]:

- كل شخص تتوفر فيه الشروط القانونية
- يقوم بالتسجيل في الموقع الإلكتروني
- يقدم مجموعة وثائق مبررة للهوية و المشروع، هذه الوثائق هي المكونة للملف القانوني للمستفيد.
- يفحص الملف من طرف المرافق، و يتم تقويمه من طرف اللجنة المشكلة قانونيا و المعنية لإصدار المقرر القانوني للإستفادة من القرض المصغر و التبليغ بالموافقة الأولية للقرض بدون فائدة و الإستفادة من مبلغ الفوائد للقرض المصغر عندما يكون تمويل المشروع ثلاثي، و في حالة التمويل المختلط يبلغ المستفيد بالإمتيازات (تخفيض نسب فوائد البنك).
- يتقرب المستفيد من المؤسسة المالية من أجل وضع القرض حيز التنفيذ في حالة ما إذا كانت المؤسسة المالية تشرك في تنفيذ المشروع و يبلغ المستفيد بالموافقة المبدئية للبنك، ثم تبدأ الوكالة بدفع مبالغ القرض بدون فائدة.
- المستفيد ملزم أن ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- المستفيد مرفق بالمقررة القانونية مع الموافقة المبدئية للبنك وتبرير ابمساهمة الشخصية و نظام الإشتراكات ومنح التأمينات لدى صندوق الضمان يتقرب من المؤسسة المالية من أجل إتمام ملف طلب القرض بالوثائق المطلوبة من طرف البنك.

ب– مراحل الإستفادة من القرض المصغر:

يعتبر المستفيد كل شخص معنوي تتوفر فيه الشروط القانونية للإستفادة من القرض المصغر، وتبعا للحملات التحسيسية و تعميم العملية من طرف المرافق أو ا الحركات الجمعوية، يتطلب على المستفيد التقرب من المرافق لتوجيهه...الخ[2].

[1] وثائق من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وكالة ورقلة.

[2] – نفس الرجع السابق.

1/– الإستقبال: يقوم طالب القرض بالتسجيل في الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية ثم يستقبل المقترض من قبل المرافق لملأ بطاقة المعلومات وهذه البطاقة ترتكز على المعلومات المنوغرافية للتنمية المحلية، المرافق يطلب منه تكوين ملفه القانوني و يحدد له موعد من أجل فحص الملف القانوني.[1]

2/– فحص الملف القانوني[2]: والمتمثل في:

- مصداقية المستفيد؛
- تصريح شرفي، عدم الإنتساب لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء CNAS و الصندوق الوطني للعمال لغير الأجراء CASNOS مع توفير المساهمة الشخصية؛
- شهادة الإقامة أقل من ستة أشهر؛
- صورة طبق الأصل لشهادة النجاح أو شهادة التكوين أو وثائق أخرى تثبت المؤهلات العلمية؛
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية

3/– مصداقية المشروع:

- فاتورة شكلية للعتاد الصغير و شراء المواد الأولية؛
- دراسة تقنوا إقتصادية .

بعد المراقبة الأولوية للوثائق المطلوبة يمنح وصل إيداع الملف و يقوم المرافق بفحص و معالجة الملف على مرحلتين[3]:

- **المرحلة القانونية للمستفيد:** المرافق يشرع لي تفحص الملف على أساس تصريحات المستفيد وهذا وفق بطاقة المراقبة القانونية للمستفيد، في حالة ما إذا توفرت فيه الشروط القانونية فالفوارق شرع في معالجة للمشروع.
- **المرحلة القانونية للمشروع:** يشرح في تحديد وجهة نظره على المشروع على أساس المعلومات المسجلة في بطاقة المعلومات للمستفيد.

4/– إصدار المقررات القانونية:

• **خلق النشاط:** على أساس الملف القانوني للمستفيد و المبلغ الإجمالي للمشروع و الدراسة التقنو إقتصادية للفواتير الشكلية، المرافق يقدم الملف إلى المديرية الولائية للمصادقة عليه من طرف اللجنة المؤهلة قانونيا[4].

[1] –وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر وكالة ورقلة

[2] ––نفس المرجع السابق .

[3]– نفس المرجع السابق

[4] – نفس المرجع السابق

وفي حالة المصادقة على الملف من طرف اللجنة المؤهلة للمديرية الولائية ترسل المقررة القانونية الممضاة إلى المرافق لتبليغ المستفيد بالموافقة. والمقرر يبين مصداقية المشروع و الإعانات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني المكلف بالقرض المصغر.

ينجز المقررة على أربعة نسخ للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر[1] :

- نسخة للمستفيد؛
- نسخة للمؤسسة المالية المعنية؛
- نسخة للمرافق؛
- ثم يتقرب المستفيد من البنك مرفوق بالمقرر القانوني للتمويل المشروع.

• **إقتناء الموارد الأولية:** إذا كان المستفيد لديه تجهيزات قابلة للمردودية و تتوافق مع الشروط القانونية للإستفادة من القرض المصغر يمكنه الإستفادة من القرض بدون فائدة لشراء المواد الأولية، وعلى أساس الدراسة التقنوا إقتصادية و تبرير المساهمة الشخصية للجنة المؤهلة قانونيا تفحص الملف، و في حال القبول يبلغ المستفيد مصداقية المشروع و الموافقة على منح القرض بدون فائدة.[2]

5/– تمويل نشاطات القرض المصغر:

التبليغ بالموافقة على التمويل: بمساعدة المرافق المستفيد يكون ملف القرض مطلوب من طرف البنك و المؤسسة المالية من أجل إيداعه و بعد دراسة المؤسسة المالية تبلغ موافقتها أو رفضها لتمويل المشروع.

فعند الموافقة يتم فتح حساب إستثماري موجه لإستقبال المساهمات الشخصية.

المستفيد يتقرب من مرافق الدائرة من أجل إيداع نسخة من الموافقة الأولية للبنك أي شهادة بنكية، و هذا لإيقاف الهيكل النهائي لإستثمار و يشرع في التركيب المالي النهائي.

6/– منح القرض المصغر للمستفيد: و يكون المنح كالتالي [3] :

- وضع المقرر القانوني المحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر على مستوى البنك مكان الإقامة؛
- تبرير إنخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و هذا حسب الكيفيات المحددة من طرف المجلس الإداري للصندوق؛
- تسديد امبلغ الكامل من المساهمة الشخصية و يسلم له وصل دفع من طرف المؤسسة المالية مكان؛

[1] –وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر وكالة ورقلة

[2] –نفس المرجع.

[3] –نفس المرجع.

- عند إكتمال الملف المؤسسة المالية تنجز مقرر الإستفادة من القرض المصغر بنسبة إمتيازية (تخفيض نسبة الفائدة 100% من نسبة سعر الفائدة الجارية) .
- إتفاقية القرض بنسب إمتيازية مع إستحقاق تسديد الدين تنجز من طرف البنك و تمضى من طرف الجهتين.

الفرع الثاني : أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل و مشكل البطالة

يعتبر القرض المصغر مثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحيسن ظروف معيشتهم، و هذا من خلال إستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل وتشجعهم على خلق الشغل و التخفيف من البطالة[1].

I- أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل:

1- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال لدى الوكالة: أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك حيث يهدف هذا البرنامج إلى التحفيز والتشجيع على التشغيل بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم عمل يخص العاطلين عنه لدعمهم والمحافظة على الشروط والإلتزامات وضبط القوانين، وما يميز هذا التشغيل و برنامج القرض المصغر.

وجد هذا البرنامج بغرض التخفيف من البطالة على الفئات العاطلين والمحرومين عن العمل لدعم وتحسين إحتياجاهم[2]:

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم ونصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .
- منح سلف بدون فوائد .
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات الي ستمنح لهم .
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، و مساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية.

يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات و المعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم و قدراتهم التعليمية، على الرغم من أهمية هذا البرنامج في إمتصاص البطالة و لو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب يفضل التعطل على العمل بسبب إنخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي.

[1]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة

[2] _ نفس المرجع السابق.

و يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات و مختلف الأنشطة، و أن تكون مسيرة من طرف أصحابها و مدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية و من بين الأجهزة جهاز القرض المصغر.

و بذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات إجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الإستفادة من تمويل مبادراتهم، و من بين الفئات الإجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت و ذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها و على عائلتها بالمنفعة.

وقد كان الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب النساء(60 %)، أما بالنسبة للقطاعات كانت الأفضلية لقطاع الصناعات التقليدية بإستحواذ على نسبة(29 %) من قطاعات الصناعة و الخدمات و الفلاحة و البناء والأشغال العمومية بدرجات أقل على الترتيب، و تعطى الأولوية كذلك عند منح السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية على حساب غرض إنشاء مشروع.

- و في الأخر يمكن أن نقول أن القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفر التمويل الازم من يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل: النساء الماكثات في البيوت.
- نظرًا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة أصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالإشتراك مع البنوك بنسب معينة.
- و بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر[1].

وهذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة نوجزها فيما يلي:

- عدم تشجيع البلديات في الإشراك في إختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن؛
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد؛ إقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني؛
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة و المؤسسة المصغرة.

II – أثر القرض المصغر على مستوى البطالة:

شهدت الجزائر تراجع مهم في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة، وهذا نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة إلى جانب الإستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وإمتصاص أعداد هائلة من العاطلين،

[1] –الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسومين التنفيذيين رقم: 103/11 و104/11 المؤرخين في 60 مارس 2011.

دون أن ننسى مختلف برامج وأجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة نجد أن فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة.

وهدف السياسة الجديدة لترقية الشباب في الجزائر على تدعيم تنمية المبادرات المقاولاتية عند الشباب وقد حاولنا من خلال هذه الظاهرة تسليط الضوء على مساهمة الآليات المعتمدة لتمويل المؤسسات المصغرة مع الإشارة إلى التجربة المستحدثة في إطار القرض المصغر، ولقد سجلت معدلات البطالة تراجعا ملموسا من حوالي 30 % في بداية العشرية إلى 10% في نهايتها لكن إنتشارها وسط فئة الشباب وخاصة المتعلمين إضافة إلى إنتشار بعض الظواهر الأخرى وفي مقدمتها التشغيل غير الرسمي والهجرة ، وكل هذا يشير إلى خطورة الوضع بإعتبار أن كل هذه الظوا هر هي وجها آخر للبطالة .

وهذه الوضعية تكلف الدولة خسائر ضخمة من جهة في الموارد البشرية بإعتبارها محرك عجلة التنمية، ومن جهة أخرى خسائر مالية من خلال المبالغ التي تخصصها كنفقات للتعليم بجميع مستوياته وهذا بدون أن تكون هناك مساهمة من الفئة المتعلمة في الطاقة الإنتاجية للبلاد.

إن مختلف أشكال الدعم و الإمتيازات الممنوحة من طرف هذه الهيئات تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية المؤسسات المصغرة والعمل على إستمراريتها ، وبقائها في محاولة الحفاظ و خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة وكذلك فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقدم الخدمات وإستعادة أنشطة إقتصادية أو خدماتية تم التخلي عنها.

فيما يخص البرامج والأجهزة التي وضعتها الدولة للتخفيف من حدة البطالة والتي تنقسم إلى مجموعتن[1]:

المجموعة الأولى: هي التي تتكفل بإستحداث مناصب الشغل فإن ما يميز هذه الماصب أنها في الغالب تكون مؤقتة وغير مستقرة أي أنها في شكل عقود عمل منتهية الأجل ، وبالتالي مجرد انتهاء عقد العمل يعود العامل إلى حالة البطالة التي كان فيها .

المجموعة الثانية: والتي تتعلق بإنشاء المشاريع و المؤسسات فإن هذا النوع يصادف الكثير من العوائق كطول الإجراءات خاصة فيما يتعلق منح القروض مما يجعل إنشاء المؤسسة يستغرق فترة طويلة، إضافة إلى هذا نقص الخبرة و الثقافة المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات، وكل هذا يشير إلى أن الإجراءات المقترحة من قبل الدولة في مسكنات مؤقتة مشكلة البطالة فسرعان ما سيرتفع عدد العاطلين مجرد إنتهاء عقود العمل وعودة العاملين إلى دائرة البطالة.

[1]–غانم عبدالله وحمزة فيشوش ،**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي:** حول إستراتيجية الحكومة ي القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-61 نوفمبر 2011.

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي للقروض.

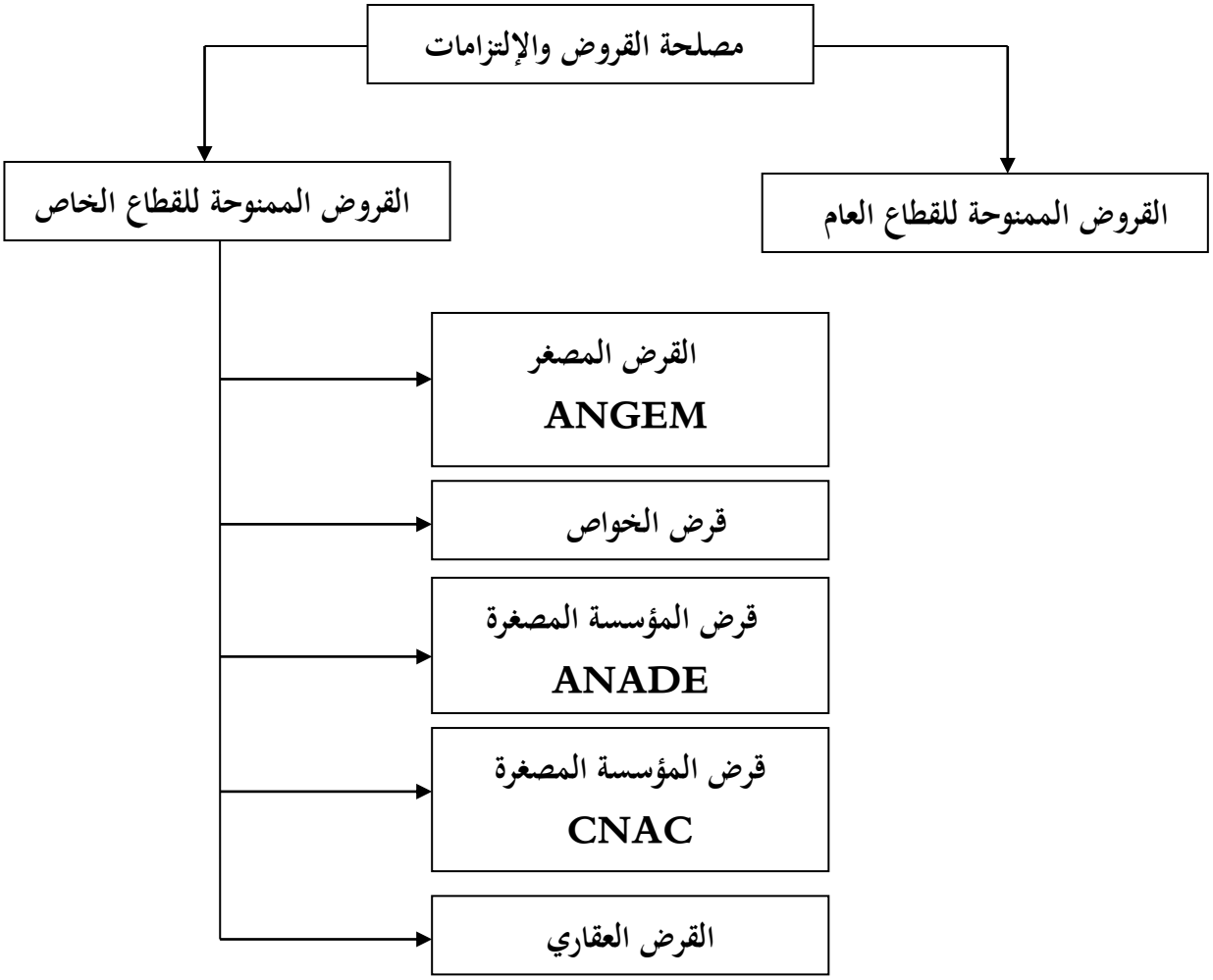

المصدر: معلومات بنكية من البنك الوطني الجزائري . وكالة ورقلة .، 2023.

1- تحفيز النشاط المصغر: لطالما كانت و لا تزال المقاولاتية عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، لما لها من أهمية تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام و تشجع النمو و تساهم في مكافحة البطالة و العمل غير الرسمي خاصة بين الشباب .

ولقد تبنت الجزائر هذه الإستراتجية الاقتصادية منذ سنوات عديدة، وذلك من خلال وضع أجهزة وآليات لدعم الاستثمار الخاص و العمل الذاتي، ويعد جهاز القرض المصغر أحد الأدوات التي تهدف إلى ترقية المقاولاتية خاصة لدى الشباب، إذ تبين اليوم أنه رهان لمستقبل اقتصادي واعد، مدر للقيمة المضافة.

وعلى هذا الأساس جاء الصالون الوطني للنشاط المصغر، تحت إشراف ورعاية معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة السيدة غانية الدالية، والمنظم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 15 إلى 17 أكتوبر 2019 بديوان رياض الفتح، تحت شعار " المقاولاتية، رهان المستقبل " لتسليط الضوء على تجارب المقاولين في مجال خلق الأنشطة الاقتصادية ومناصب الشغل، و التعريف بالفرص المتاحة في مجال المقاولاتية، مساعدة المقاولين على ترويج وتسويق منتجاتهم وكذا تشجيع الشباب الباحث على الإدماج الاقتصادي، على نهج مسار المقاولاتية.

اندرج هذا الصالون لعرض المنتجات والخدمات الناجمة عن النشاط المصغر، في إطار الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة للمستفيدين من القرض المصغر، وقد شهد هذا الصالون مشاركة ما لا يقل عن(140) مئة وأربعين مستفيد ومستفيدة من جهاز القرض المصغر منحدرين من مختلف ولايات الوطن، ينشطون في قطاعات شتى من بينها الفلاحة ، الصناعات التقليدية والصناعات الصغيرة و الاقتصاد الأخضر وغيرها، كما شارك أيضا في هذا الصالون الشركاء المعتادون والمساهمون في تنفيذ جهاز القرض المصغر لا سيما الهيئات والمؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية الناشطة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في ميدان المقاولاتية والتي من شأنها خلق أنشطة إقتصادية.

وفي إطار تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية و تجديد و رقمنة قطاع التضامن الوطني ، أعطت معالي السيدة الوزيرة إشارة انطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة لطالبي القروض المصغرة و التي تهدف إلى تمكين طالبي القروض من التسجيل عبر الإنترنيت قصد إنشاء نشاط مدر للمداخل ومتابعة مدى تقدم ملفات التمويل الخاصة بهم عبر فضاء خاص داخل البوابة.

وعلى هامش هذا الصالون أبرمت اتفاقيات شراكة وتعاون بين:

- وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف الإدماج المهني والاجتماعي لخريجي المعاهد والجامعات والمراكز الجامعية من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة في شتى القطاعات الإنتاجية والخدماتية وكذا الأنشطة الإبتكارية و ترقيتها.

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة التكوين و التعليم المهنيين والتي تهدف إلى إنشاء نشاطات في شتى القطاعات الإنتاجية والخدماتية وترقيتها وتجسيد الإدماج المهني لخريجي معاهد ومراكز التكوين والتعليم المهنيين ووضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية ودعم وإنعاش المهن والحرف الابتكارية وكذا القيام بكل المساعي التي تهدف إلى إثراء الخبرات في هذا المجال.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمعهد الوطني للتكوينات البيئية، وذلك من أجل ترقية المؤسسة المصغرة الناشطة في مجال البيئة والطاقات المتجددة وتشجيع استفادة كل الفئات السكانية من هذا البرنامج.
- خلال هذا الصالون تم تنظيم مائدة مستديرة من تنشيط غرفة التجارة و الصناعة بالجزائر لفائدة المقاولين المستفيدين من جهاز القرض المصغر الراغبين في تصدير منتجاتهم، والتي تمحورت حول المساعدة والفرص المتاحة والإجراءات الإدارية والجمركية المتعلقة بالتصدير.

في ختام هذا الصالون، وتحت إشراف معالي السيدة وزيرة التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة معية كل من وزيرة الصناعة والمناجم ووزيرة البيئة والطاقات المتجددة، والأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والوالي المنتدب لسيدي أمحمد والرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري ورئيسة المجلس الشعبي البلدي لبلدية المدنية و ممثلين عن هيئات مختلفة، كما تم تنظيم عدة نشاطات:

- عرض فيلم وثائقي تحت عنوان " المرأة الجزائرية شريك أساسي في التنمية المحلية المستدامة هذا الفيلم من إنتاج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يروي تجارب النساء المستفيدات من جهاز القرض المصغر، اللواتي نجحن في مختلف الميادين، وكذا الإشادة بجهود قطاع التضامن الوطني فيما يتعلق إدماج المرأة اجتماعيا و اقتصاديا.
- تسليم صكوك الاستفادة من القروض المصغرة وكذا توزيع مقررات الاستفادة من برنامج منح المحلات التجارية لفائدة المقاولين الشباب من قبل معالي وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة.
- تكريم وتشجيع المقاولين المتفوقين خلال المعرض بتوزيع جوائز تشجيعية لفائدة أحسن عارض وكذا أحسن نشاط وكذا أحسن نشاط يتلاءم مع موضوع الصالون إضافة إلى هدية خاصة تقديرا وعرفانا بجهود المرأة الريفية في الاقتصاد العائلي و التلاحم الاجتماعي

2- نشاط إبرام عدة اتفاقيات الشراكة و التي تهدف إلى[1]:

- وضع إطار تعاون بين الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ومؤسسة 'لافارج' الجزائر؛

[1] _ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة .

- وضع إطار تعاون بين وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية من خلال الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والغرفة الوطنية للصناعات التقليدية؛
- وضع اتفاق تعاون بين الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والحركة الجمعوية الناشطة في مجال إدماج الأشخاص المعاقين، أعضاء الفيدرالية الجزائرية لأشخاص المعاقين؛
- وضع إتفاقية تعاون بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ووزارة العدل لإدماج المساجين الذين أتموا مدة العقوبة؛
- وضع إتفاقية بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وزارة الفلاحة والصيد البحري؛

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مذكرتنا ومحاولة التعرف عن موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة

عرض الدراسات السابق سوف يكون ما بين دراسات 'للغة العربية وأخرى 'للغة الأجنبية بغية أخذ فكرة تساعد على رسم صورة لمسار في الدراسة.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض الدراسات السابقة المنشورة باللغة العربية والتي تناولت الموضوع في الجزائر وفي دول عربية مختلفة

1- دراسة سليم عقون (2009-2010)، **بعنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة : دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**[1]:

حاولت هذه الدراسة من خلالها القيام بدراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة ،1985-2007وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدلات البطالة في الجزائر، وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي. حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية واختيار من بين الصيغ المقترحة (صيغ خطية أو غير خطية) في تقديره الكمي، ثم تمت معالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وانتقاء أفضل النموذج الذي تم اختباره باختبارات قياسية لهدف إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعة، تم بالتنبؤ بالنموذج المختار بعد إجراء اختبار على مقدرته للتنبؤ ليتم في الأخير بتقديم تحليل للنتائج المتوصل إليها وربطها بالواقع الاقتصاد الجزائري. من خلال هذا الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2007 ، وجدا أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي، وعلى الحكومة الجزائرية إتباع برامج أخرى لرفع من حجم الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص التوظيف التي من شأنها تخفيض من معدلات البطالة. يتوجب، بعد ذلك، على صانعي القرار على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص القرارات الاقتصادية والسياسية أن تعمل على دفع وتيرة النمو باعتمادها على مصادر أخرى غير المحروقات نظراً لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على أسعار الموارد الطاقوية. يمكن القول أن مستوى النشاط الحقيقي والمشاكل الاجتماعية

[1] - سليم عقون "قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر" مذكرة ماجيستر كلية العلوم افقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر 2009- 2010.

(مشكلة السكن أو الفقر أو البطالة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تحدث على أسعار النفط ومن ثم بمداخيل الدولة من الجباية البترولية وعليه فإن حرص الدولة على تنويع تلك المداخيل (تنويع الصادرات)، قد يساهم نوعاً ما من تخفيض من الآثار السلبية في حالة انخفاض مفاجئ لأسعار البترول.

2 دراسة سليم مجلخ (1985– 2014) دارسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر[1]:

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس أثر بعض المتغيرات على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الانكماش الذاتي الموجهVARخلال الفترة 1985–2014، وخلصت الدراسة إلى أن عوامل البطالة تختلف عن تلك المذكورة في النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة. و علاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وحجم السكان واختلاف العلاقات ذات الأهمية الإحصائية، الإيجابية والسلبية بين معدل البطالة وغيره من المتغيرات.

ويبين تحليل التباين ضعف وتأثير كل من معدل التضخم وحجم السكان على معدل البطالة، على التوالي والأثر القوي للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام على معدل البطالة.

3– دادن عبد الغني و بوطجين محمد عبد الرحمان (1970–2008) دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر[2]:

تناولوا في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر، وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي. وعملوا على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها. معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد توصلوا إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك أن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير واعطاء حلول لمشكل البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية.

4– دراسة محمد بوراس وصابر حاجي (2000–2020)، قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر[3]:

في هذه الدراسة تم إبراز ظاهرة البطالة على أنها مشكلة إقتصادية التي يمكن أن تهدد أي إقتصاد في العالم ،حيث زاد الإهتمام بها من طرف الدول المتقدمة والنامية على سواء، وذلك لنتائجها وإنعكاستها على الجوانب الإقتصادية

[1] - سليم مجلخ ، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**– مجلة اداء المؤسسات الجزائرية– جامعة 08 ماي 1945 قالمة– العدد 2016/09

[2]- دادن عبد الغني و بوطجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2008** – مجلة الباحث– العدد 2012/10

[3] - محمد بوراس وصابر حاجي، **قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة 2000–2020** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف مسيلة–2021.

والإجتماعية والسياسية، والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة وتسعى جاهدة لمحاولة مكافحتها والتخفيف من حدتها.

خلصت هذه الدراسة أن محددات الرئيسة للبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2020 حيث وجد انها تتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية أبرزها:

نصيب الفرد من الناتج المحلي،النفقات العامة، معدل التضخم ، بالإضافة إلى محاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط البطالة بالنمو الإقتصادي في الجزائر ،وذلك بإستخدام المنهج الإقتصادي القياسي حيث وجد علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل.

5- دراسة صالح بن علي،كمال مصباحي،رشيد غالية (1990-2019)، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر[1]:

هدفت هذه الدراسة في تحديد أثر المتغيرات الإقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر،حيث تم تقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم والإيرادات النفطية ومعدل النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2019 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ولخص الباحثون نتائج الدراسة كمايلي:

- وجود علاقة طويلة الأجل طردية ومعنوية بين معدل التضحم ومعدل البطالة .
- هناك علاقة موجبة بين البطالة والإيرادات النفطية.
- هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين معدل البطالة والإستثمار الجنبي .
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين النمو الإقتصادي ومعدل البطالة.

[1] - صالح بن علي وأخرون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019**،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم افقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي-2021

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة Tria, D., Harun, M.B. & Alam, M.M. (2020)

بعنوان: Evaluating the Role of Microcredit Program for Youth Employment Generation in Algeria [1]

إن تخفيض البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي هما أهم أولويات أي دولة. وفي حالة الجزائر، كان استمرار ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين خريجي المدارس الشباب، هو الشاغل الرئيسي في العقد الأخير. وفي هذا الصدد، أُدخل برنامج للائتمانات الصغيرة من أجل الحد من البطالة ولا تزال السياسة مستمرة. وتقدم الحكومة الدعم لمنظمات الائتمانات الصغيرة إلى حد كبير، ولكن لا توجد دراسة عن تقييم أثر البرنامج. ولذلك، تناقش هذه الدراسة الدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات الائتمانات الصغيرة في زيادة فرص العمل والتعجيل ببدء الأعمال التجارية عن طريق استخدام البيانات الوطنية وإحصاءات مؤسسات الائتمانات الصغيرة. وتبين نتائج الدراسة أن تعزيز الإئتمانات الصغيرة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي ويمكن أن يغير هيكل العمالة حسب القطاع ونوع الجنس ونوع العمل. وتوصي هذه الدراسة أيضاً بإجراء مزيد من البحث باستخدام أدوات تقييم الأثر المسبق مثل نموذج المدخلات – النواتج لتقييم الآثار على المستوى الكلي فضلاً عن إيجاد فرص العمل القطاعية عن طريق تصنيف فئات العمالة. وستستفيد من هذه الدراسة صناع السياسات، بما في ذلك سلطة الائتمانات الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة، وغيرها من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

2- دراسة D.Christinulia Purnama Trimurti and D.Yeye komalasari (2004-2012)

بعنوان: Deteminants of Unemloyment :Empirical Evidences from 7 province in Indonesia [2]

تمثلت هذه الدراسة بفحص العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من النمو الإقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور في سبعة محافظات بأندونيسيا خلال الفترة 2004-2012 حيث إستخدمت الدراسة مصفوفة الإرتباطات البسيطة وطريقة المربعات الصغرى ،بالإضافة لإلى برنامج spss18،لدراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والتضخم

[1] -Tria, D., Harun, M.B. & Alam, M.M. (2020) **Evaluating the Role of Microcredit Program for Youth Employment Generation in Algeria** Proceeding of "Second International Sustainability and Resilience Conference: Technology and Innovation in Building Designs", University of Bahrain, Bahrain, Online, 11-12 November 2020..

[2] - Christimulia Purnama Trimurti and Yeyen Komalasari,**Determinats of Unemployement :Empirical Evidences from 7 Province in Indonesiae**,Scientific Research Journal(SCIRJ),Volume 2,Issue 8,2201,Udayana University Dhyana Pura University Bali,Indonesia,August 2014.

والحد الأدنى للأجور والبطالة ،وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للنمو الإقتصادي والحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في حين كان هنالك أثر معنوي لتضخم على البطالة'وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على حكومة أندونيسيا خلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة وزيادة الحد الأدنى للأجور في كل المحافظات لضمان رفاهية العمال في اندونيسيا.

المطلب الثاني: موقع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

للدراسة الحالية أوجه اختلاف وتشابه مع الدراسة السابقة التي تم عرضها في المطلب السابق يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حجم العينة وفترة الدراسة، حيث تعد العينة الأقل حجما والفترة الأقصر زمنا والأحدث، وكذلك اعتماد مؤشر البطالة كمتغير تابع ومؤشرين مستقلين القرض المصغر و الإستثمار المحلي في النموذج القياسي للدراسة الذي اعتمد في بنائه على نماذج دراسة إحصائية قياسية للنموذج المقدر لمعامل الإرتباط بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت على نموذج الإنحدار الذاتي VAR واستعمال برنامج SPSS،وإختلاف العوامل المؤثرة على البطالة إضافة لإختلاف النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية و الدراسات السابقة كونها دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة والبرامج التي إنتهجتها الدول من أجل التخفيف من حدة البطالة وكون هذه الدراسات تهتم بأثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير نقول أن الجزائر في مجال ترقية سياسة التشغيل من خلال المرونة و الإجراءات الجديدة التي أدخلت على عمل هذه التدابير و الأجهزة في إستحداث مشاريع و مؤسسات مصغرة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

لقد تبين لنا من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول متابعة سياسة التشغيل على التخفيف و التقليص من حدة البطالة، و هناك حكومة تتكفل بالإعداد الكبير المتزايد سنويا للبطالين لاسيما خرجي الجامعات المتمثلة في آليات التشغيل المؤقت التي أصبحت بمثابة التصدي لحالة الطوارئ.

الفصل الثاني

محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على مشكل البطالة حالة وكالة ANGEM ورقلة

تمهيد:

بعد التطرق للفصل الأول من الدراسة للجانب النظري لكل من القرض المصغر وصيغ التمويل فيه ، وكذا أهم الدراسات السابقة في المجال، في هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على عينة من القرض المصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لوكالة ورقلة و من خلال هذه الورقة البحثية، سوف نحاول دراسة هذا النموذج على الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر في ولاية ورقلة، من حيث خلق مناصب الشغل. وفي هذا الصدد سنتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة تطبيقية، بحيث يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة (الوكالة الوطنية للقرض المصغر)

نعرض في هذا المطلب تقديما للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واخترنا الوكالة الولائية بورقلة كعينة للدراسة.

1-تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوكالة الولائية ورقلة: الوكالة الولائية ورقلة هي واحدة من وكالات الفرعية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنطقة الجنوب الشرقي تحت المديرية الجهوية بورقلة تأسست 01– 03– 2018 ومقرها المجمع الحرفي بسوق الحجر ورقلة؛

تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر على تسير صيغتين للتمويل إطلاقا من السلفة الصغيرة (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز **250 000** دج) إلى قروض معتبرة (و التي تتراوح من 001 250دج إلى000 000 1 دج) والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك .

تسمح كل صيغة بتمويل بعض الأنشطة و جلب إتمام فئة معينة من المجتمع فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع و الأفراد.

1– التمويل الثلاثي:

يخصص هذا النمط من التمويل للمشاريع التي تراوح قيمتها بينّ001 250 دج إلى 000 000 1دج سمي هذا النمط بالثلاثي لأن التمويل فيه يكون بإجتماع مبلغ المساهمة الشخصية لطالب القرض ومبلغ القرض الممنوح من وكالة القرض المصغر والبنك.

الشكل(02-01): التمويل الثلاثي

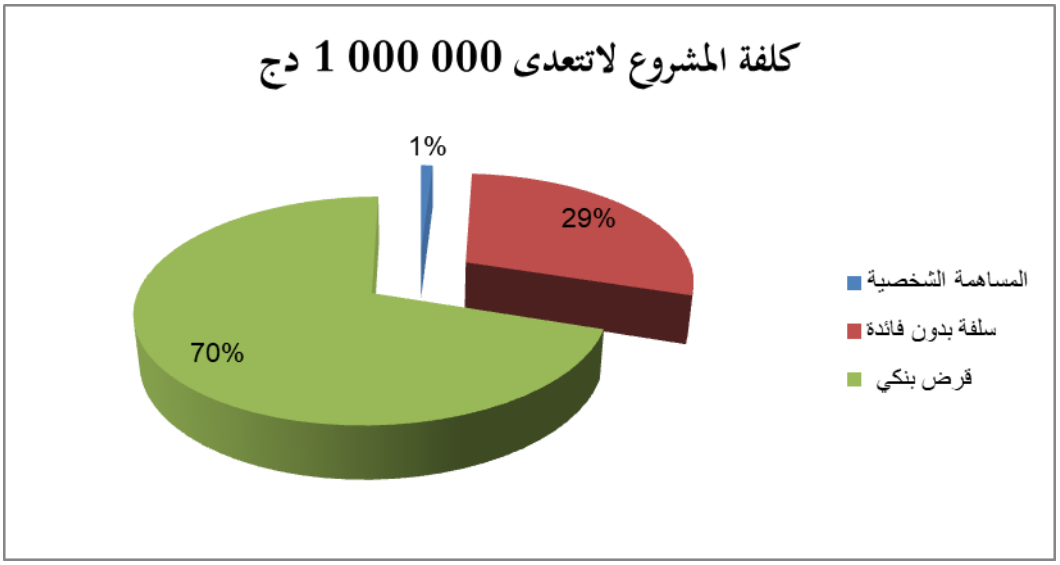

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على البيانات المقدمة من طرف الوكالة الولائية ورقلة

2-المساعدات والإمتيازات الجبائية الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر[1]:

- تضمن لكم الوكالة الدعم و النصائح والمساعدة التقنية و المرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتكم؛
- نسبة الفوائد البنكية تتحمله الخزينة العمومية و يعفى منها المستفيد من القرض .
- في حالة قبول طلب حصول على القرض فبإمكان المستفيد إجراء تكوين بلا مقابل في مجال تسير مؤسسة مصغرة إلى جانب المشاركة في صالونات عرض و بيع السلع بعد إنطلاق نشاط ، و التي تمنظمها الوكالة باستمرار عبر أرجاء الوطن.
- لشراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق 250 000 دج[2].

3- الإمتيازات الجبائية:

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات مدة 03 سنوات، ويصل إلى 06 سنوات بالنسبة للمناطق النائية.

- تصفى من الرسم العقاري على البنيات المستعملة في النشاطات التي تمارس مدة 03 سنوات؛
- تصفى من رسم نقل ملكية الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- تصفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

[1] مستندات من وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ورقلة .

[2] نفس المرجع.

* تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات خلال الثلاث سنوات الألى و من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة تخفيض قدره 25%؛

الجدول (02-01): جدول مختصر أنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 001 40دج إلى 250 000 دج	جميع الأصناف لشراء المواد الأولية		%00	%100	%00
1 000 000 دج	جميع الأصناف	%01	%70	%29	%00
	النشاط الذي ينجز في المناطق النائية	%01	%70	%29	%00

المصدر: من إعداد الطالبين الوكالة الولائية للقرض المصغر ورقلة

الشكل(02-02): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – ورقلـــة.

المصدر: من إعداد الطالبين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة

ثانيا: متغيرات الدراسة

1. **تحديد متغير الدراسة:**

– **متغيرات مستقلة:** تتمثل في القرض المصغر و الإستثمار المحلي .

– **متغير تابع:** يتمثل في البطالة.

2. **طريقة جمع المتغيرات:**

تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال التوجه إلى الوكالة الولائية للقرض المصغر وموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومديرية الصناعة والمناجم و مديرية التشغيل والديوان الوطني للإحصاء ورقلة.

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التفصيل في أدوات الدراسة المستخدمة، بداية بأدوات جمع المعلومات ثم الأساليب التي اعتمدنا عليها في تحليل النتائج.

✓ **أدوات المستخدمة في جمع المعطيات**

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي باعتباره يصف الدراسة بمعلومات ويقوم بتحليل البيانات، اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات التالية:

– **المقابلة الشخصية:**

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات، اعتمدنا على المقابلة الشخصية وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة على موظفي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – ورقلة–بهدف الحصول على معلومات حول جهاز القرض المصغر وحجم السلف الممنوحة لطالبي القروض والصيغ التمويل التي تساهم في هذه الأخيرة.

– **الملاحظة:**

تم تدوين بعض الملاحظات التي تعتبر مثالا حيا يؤكد مدى صحة المعلومات، وذلك انطلاقا من محيط المؤسسة.

– **برنامج الإكسل Excel**:

لترجمة المعطيات العددية في شكل جداول والتي تم ترجمتها إلى منحنيات بيانية بهدف استخدامها في التحليل والتفسير.

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدالة البالغة في رسم السياسات الإقتصادية و تقييم فعاليتها ويمكن أن نختصر تطور معدل البطالة في رسم بيانيا خلال السنوات العشر الأخيرة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية حول القرض المصغر لولاية ورقلة

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول :دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الإقتصادية

الشكل(2-3): تطور معدل البطالة من 2012 إلى 2022

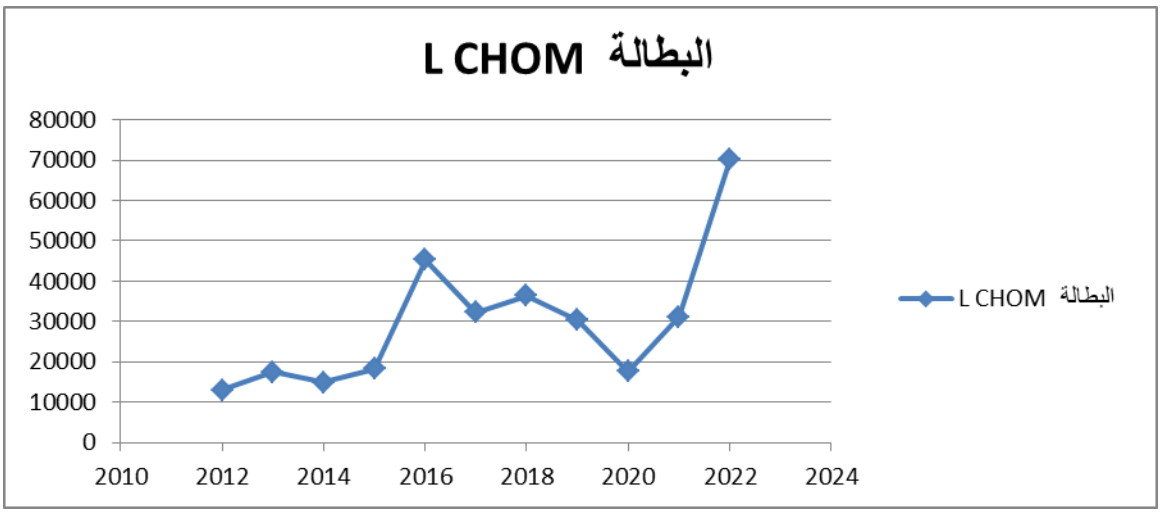

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج Excel2010

- يبين لنا المنحنى أن معدل البطالة يرتفع خلال السنوات من 2012 إلى غاية 2016 و إنخفضت سنة 2020 بـ 0,61 %

-كما نلاحظ إرتفاع المعدل سنة 2022 حيث قدر بـ 2,99 % .

الشكل(02-04): تطور معدل القرض المصغر من 2012 إلى 2022

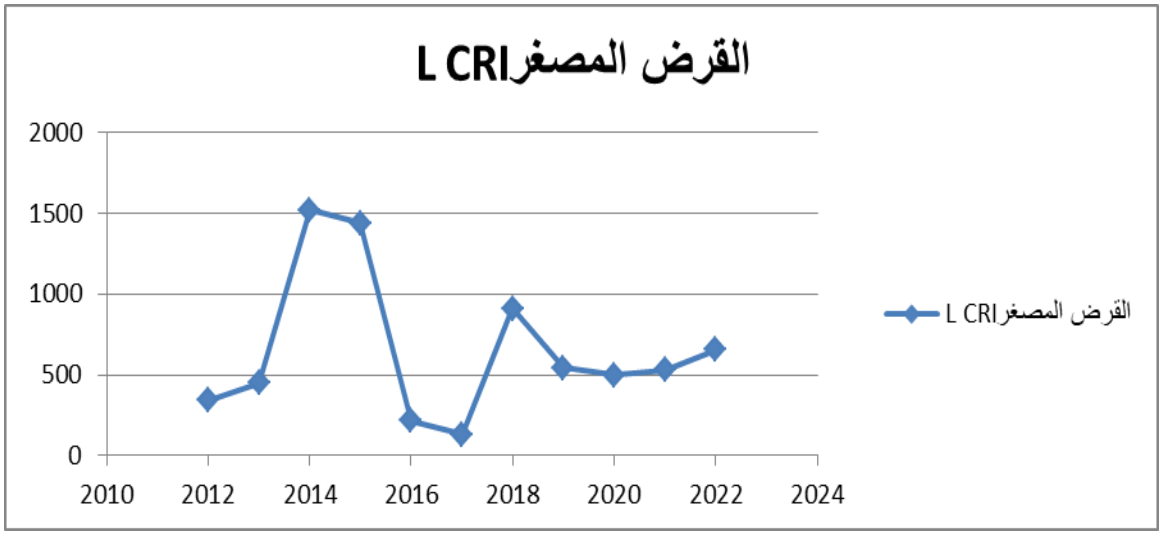

المصدر: من إعداد الطالبة و باستعمال برنامج Excel 2010

- من خلال المنحنى يتضح لنا تطور القرض المصغر بتزايد خلال السنوات التالية من 2012 إلى 2014 بنسبة تقدر بـ3,47 %.
- حيث يتناقص القرض المصغر في سنة 2015 إلى غاية 2017 بنسبة 0,90 - % .
- كما نلاحظ هناك إرتفاع في سنة 2018 بنسبة 6,007 % وفي سنة 2020 ينخفض بنسبة 0,086- % وهذا راجع لجائحة كورونا ليرتفع بنسبة 0,24 % في سنة 2022.

الشكل(2-5): تطور الإستثمار المحلي خلال الفترة التالية من 2012 إلى 2022

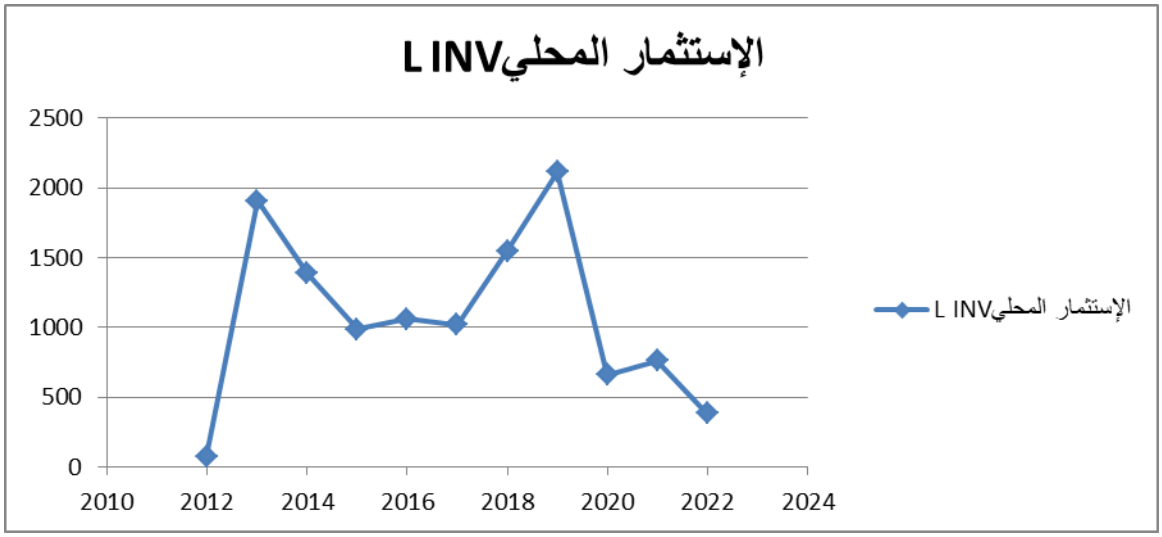

المصدر: من إعداد الطالبة و باستعمال برنامج Excel 2010

-نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الإستثمار المحلي يتزايد خلال السنوات الأولى من 2012 إلى2013 بنسبة %24,72

- وعرف إنخفاضا في سنة 2015 بـ 0,29- % لكنه بقي مستقر سنتي 2016- 2017 ليشهد إرتفاع سنة 2019 بنسبة 0,36 % وسنة 2022 ينخفض بـ 0,86- %.

الشكل(2-6): معدل البطالة والقرض المصغر

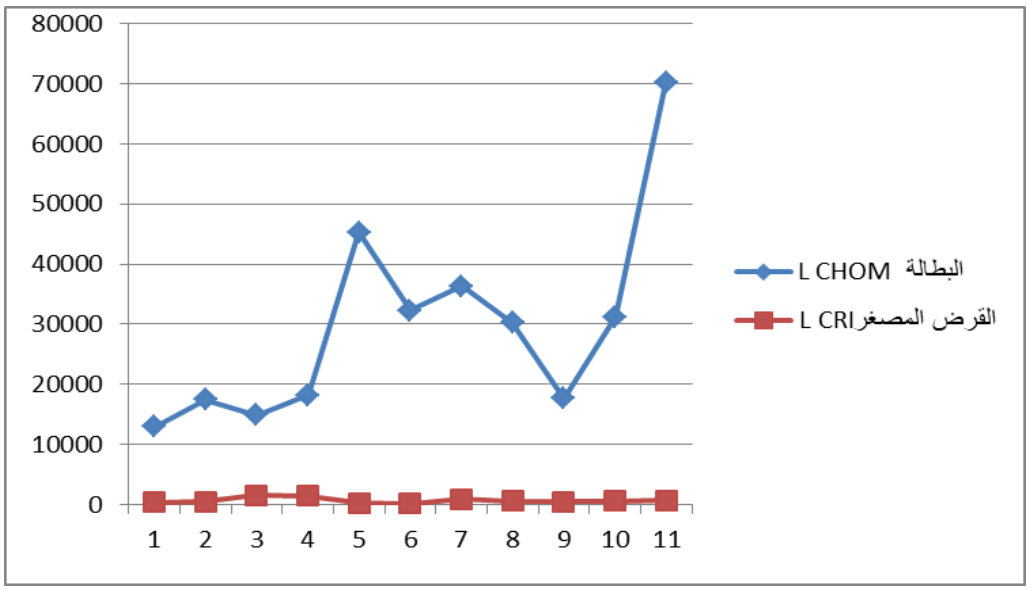

المصدر: إعداد الطالبين بإستعمال برنامج Excel2010

- من خلال المنحنى البياني لايوجد تقارب بين معدل البطالة والقرض المصغر
- و يتضح لنا ان البطالة في إرتفاع مستمر

الشكل (2-7): معدل البطالة والإستثمار المحلي

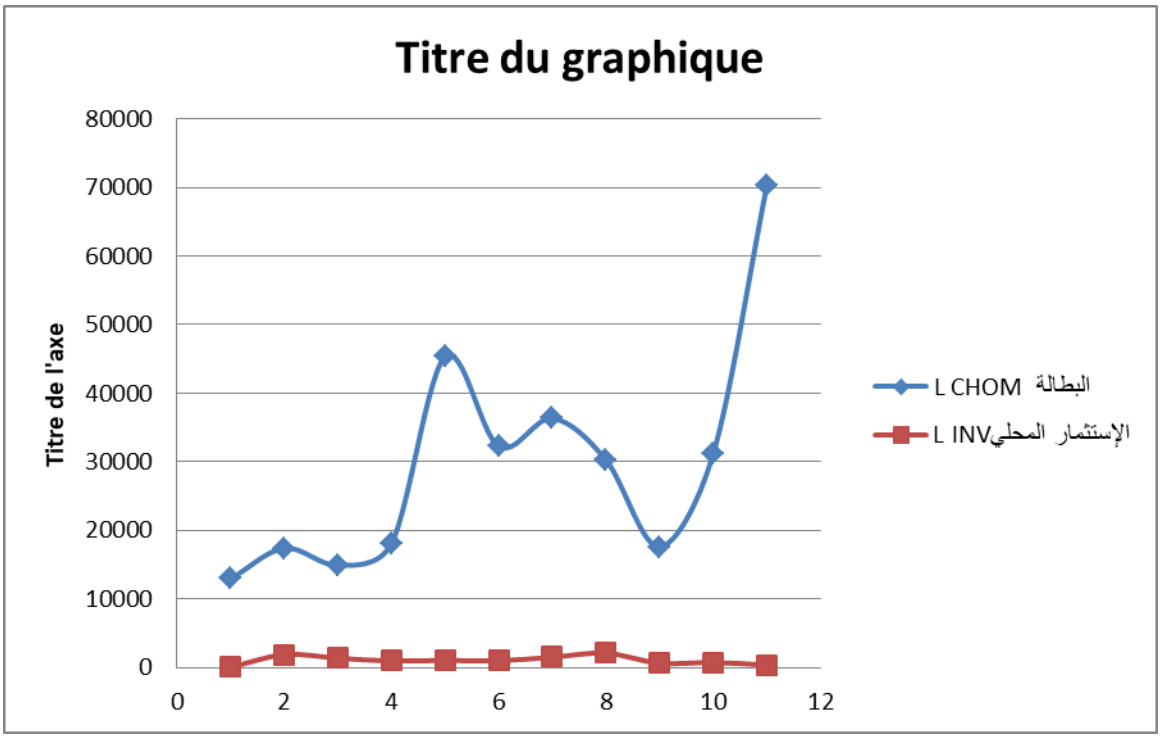

المصدر: من إعداد الطالبين بإستعمال Excel 2010

-من خلال المنحنى نرى الإستثمار المحلي مستقر ، و البطالة تبقى على حالها في الإرتفاع

- و نقول أن الإستثمار مستقر و معدل البطالة يرتفع بسبب عزوف الشباب على القروض الممنوحة من طرف الدولة ومطالبة بالعمل في الشركات البترولية ومؤسسات الدولة

المطلب الثاني:صياغة النموذج القياسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

دراسة إحصائية قياسية للنموذج المقدر:

الإرتباطات:

هو طريقة إحصائية تستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة.

قوة الارتباط يمكن تفسيرها باستخدام قيمة معامل الارتباط (Correlation Coefficient)، حيث تكون القيم القربى من 1 تشير إلى ارتباط قوي، في حين تكون القيم القربى من 0 تشير إلى ارتباط ضعيف.

الجدول رقم (02-02): نتائج التقدير لكل متغير

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/16/23 Time: 09:57
Sample: 2012Q2 2022Q4
Included observations: 41
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic	LCHOM	LCRI	LINV
LCHOM	1.000000 -----		
LCRI	-0.295742 -1.933393	1.000000 -----	
LINV	0.139247 0.878154	0.248296 1.600735	1.000000 -----

المصدر :مخرجات Eviews9 بالإعتماد على معطيات الملحق رقم(01)

من النتائج المقدمة، يمكننا استنتاج العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي تم تحليلها. هنا هي جدول الارتباط وقيم t-Statistic التي تم استخدامها لحساب الارتباط :

LCHOM و LCRI:

قيمة الارتباط بين LCHOM و LCRI هي -0.295742. قيمة t-Statistic المقدمة هي -1.933393. تشير هذه النتيجة إلى وجود ارتباط سلبي ضعيف بين LCHOM و LCRI.

LCHOM و LINV:

قيمة الارتباط بين LCHOM و LINV هي 0.139247. قيمة t-Statistic المقدمة هي 0.878154. تشير هذه النتيجة إلى وجود ارتباط ضعيف إيجابي بين LCHOM و LINV.

LCRI و LINV:

قيمة الارتباط بين LCRI و LINV هي 0.248296. قيمة t-Statistic المقدمة هي 1.600735. تشير هذه النتيجة إلى وجود ارتباط ضعيف إيجابي بين LCRI و LINV.

تقدير النموذج:

المتغيرات بعد ادخال اللوغاريتم

الجدول (2-3): **تقدير النموذج**

Dependent Variable: LCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/15/23 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2012Q2 2022Q4
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.761549	0.316511	27.68164	0.0000
LCRI	-0.096030	0.042473	-2.260994	0.0296
LINV	0.085222	0.058541	1.455771	0.1537

R-squared	0.135667	Mean dependent var	8.785054
Adjusted R-squared	0.090176	S.D. dependent var	0.483704
S.E. of regression	0.461380	Akaike info criterion	1.361165
Sum squared resid	8.089109	Schwarz criterion	1.486548
Log likelihood	-24.90388	Hannan-Quinn criter.	1.406823
F-statistic	2.982279	Durbin-Watson stat	0.451269
Prob(F-statistic)	0.062652		

المصدر: مخرجات Eviews 9 بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

القروض المصغرة (LCRI) :

تبين النتائج أن لديها تأثيرًا سلبيًا على متغير البطالة (LCHOM)، وذلك بناءً على المعامل السالب (-0.096030) وقيمة الاحتمالية (p-value) المنخفضة (0.0296). وهذا يعني أن زيادة قروض المصغرة قد تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

الاستثمار المحلي (LINV):

لا توجد دلالة إحصائية قوية بناءً على قيمة الاحتمالية (p-value) المرتفعة (0.1537)، مما يشير إلى أن الاستثمار المحلي قد لا يكون له تأثير قوي على متغير البطالة.

لتقييم صلاحية النموذج المدرج في الشكل رقم (2-7)، EViews. هناك عدة عناصر يمكننا التركيز عليها:

قيمة R-squared:

تشير قيمة R-squared إلى القدرة التفسيرية للنموذج، والتي تبلغ 13.57%. هذا يعني أن المتغيرات المستقلة (LCRI و LINV) تفسر نحو 13.57% من التباين في متغير البطالة (LCHOM). يُفضل وجود قيمة R-squared أعلى تشير إلى قدرة أفضل للنموذج في شرح التباين في البطالة.

الاحتمالية (p-value):

يتم استخدام الاحتمالية لتقدير دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد. تشير القيمة الصغيرة للاحتمالية (p-value) لمتغير LCRI إلى وجود تأثير إحصائي معنوي للقروض المصغرة على البطالة. ومع ذلك، يشير الاحتمالية لمتغير LINV إلى أنه لا يوجد تأثير إحصائي قوي له على البطالة. يفضل أن تكون قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 للإشارة إلى وجود دلالة إحصائية قوية.

قيمة F-statistic:

يُستخدم الاختبار الإحصائي F لتقدير القوة العامة للنموذج. وفقًا للتحليل السابق، يوجد تأثير إحصائي عام للمتغيرات المستقلة. ومع ذلك، يُفضل أن يكون للنموذج قيمة F-statistic أعلى، مما يشير إلى وجود تأثير أقوى وأكثر دلالة للمتغيرات المستقلة على البطالة.

بناءً على المعلومات المقدمة، يمكن القول إن النموذج الحالي لديه بعض القيود ويمكن تحسينه

تصحيح النموذج:

الجدول(02-04): تصحيح النموذج

Dependent Variable: LCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/16/23 Time: 08:37
Sample: 2012Q1 2022Q4
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.137312	0.194292	47.02864	0.0000
LCRI	-0.085779	0.041883	-2.048083	0.0472

R-squared	0.094913	Mean dependent var	8.768375
Adjusted R-squared	0.072286	S.D. dependent var	0.489843
S.E. of regression	0.471807	Akaike info criterion	1.381953
Sum squared resid	8.904063	Schwarz criterion	1.464699
Log likelihood	-27.02102	Hannan-Quinn criter.	1.412283
F-statistic	4.194643	Durbin-Watson stat	0.341076
Prob(F-statistic)	0.047155		

المصدر :مخرجات Eviews9 بالإعتماد على معطيات الملحق رقم(01)

يمكن تلخيص التحليل وفقًا للأنواع الثلاثة التالية:

التحليل الإحصائي:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المتغير المفسر (LCRI) القروض المصغرة والمتغير التابع البطالة (LCHOM).

تم حساب المعاملات (المستقلة والمتغيرة) وتحديد قيمتها وقيم الاحتمالية المرتبطة بها لتقدير قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

تم حساب R-squared و Adjusted R-squared و S.E. of regression لتقييم قدرة النموذج على تفسير التباين في متوسط البطالة ودقة توقعاته.

التحليل القياسي:

تم تحديد القيم القياسية للمعاملات والقيم الإحصائية المرتبطة بها مثل الانحراف المعياري (Std. Error) والاحتمالية (Prob.) وقيم t-Statistic, تم تقدير أهمية المعاملات من خلال قيم t-Statistic واحتماليتها المرتبطة بالاحتمالية (Prob.).

التحليل الاقتصادي:

تم تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المحددة ومتوسط البطالة.

المتغير المستقل LCRI يظهر تأثيرًا سلبيًا معنويًا على متوسط البطالة، وهذا يشير إلى أن زيادة القروض المصغرة قد تقلل من متوسط البطالة.

تحليل النموذج الاحصائي الذي تم عرضه يشير إلى العلاقة بين متغيرات التفسير (LCRI و LINV) ومتغير الاستجابة (LCHOM)، وتقييم صلاحية النموذج. هنا هي بعض التفاصيل المهمة:

المعاملات:

معامل C (الثابت): قيمته 9.137312 ويحمل قيمة احتمالية صفرية. يعني ذلك أنه في حالة عدم وجود أي تأثير من المتغيرات التفسيرية، يكون متوسط البطالة (LCHOM) يساوي 9.137312.

معامل LCRI:

قيمته -0.085779 ويحمل قيمة احتمالية 0.0472. يشير هذا المعامل إلى وجود علاقة سلبية بين القروض المصغرة (LCRI) ومتوسط البطالة (LCHOM)، حيث يزداد متوسط البطالة بزيادة قيمة القروض المصغرة بمقدار 0.085779 وحدة بالاعتبارات الأخرى ثابتة.

قياس صلاحية النموذج:

R-squared:

قيمته 0.094913، مما يشير إلى أن 9.49٪ من التباين في متوسط البطالة يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج والباقي نفسه متغيرات غير مدرجة في النموذج

قيمة S.E. of regression هي 0.471807 وتعكس الانحراف المعياري للتوقعات الخطية حول القيم الفعلية لمعدل البطالة. كلما زادت هذه القيمة، زادت الانتشار وعدم الدقة في التوقعات.

قيمة Sumsquaredresid هي 8.904063 وتعكس مجموع مربعات الأخطاء بين القيم الفعلية لمعدل البطالة والقيم المتوقعة من النموذج. كلما انخفضت هذه القيمة، كلما كان النموذج أكثر دقة في توقع معدل البطالة.

قيمة F-statistic هي 4.194643 وقيمة Prob(F-statistic) هي 0.047155. تشير هذه القيمتان إلى أن النموذج بشكل عام معنوي إحصائياً، أي أن هناك تأثيرات إحصائية قوية للمتغيرات المستخدمة في توقع معدل البطالة

يمكن الاستنتاج من هذا التحليل أن هناك حاجة لتحسين النموذج من خلال إضافة متغيرات إضافية تفسر التغيرات التي تحدث في معدل البطالة.

تشخيص النموذج:

التوزيع الطبيعي للأخطاء:

الشكل (02-06): فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي

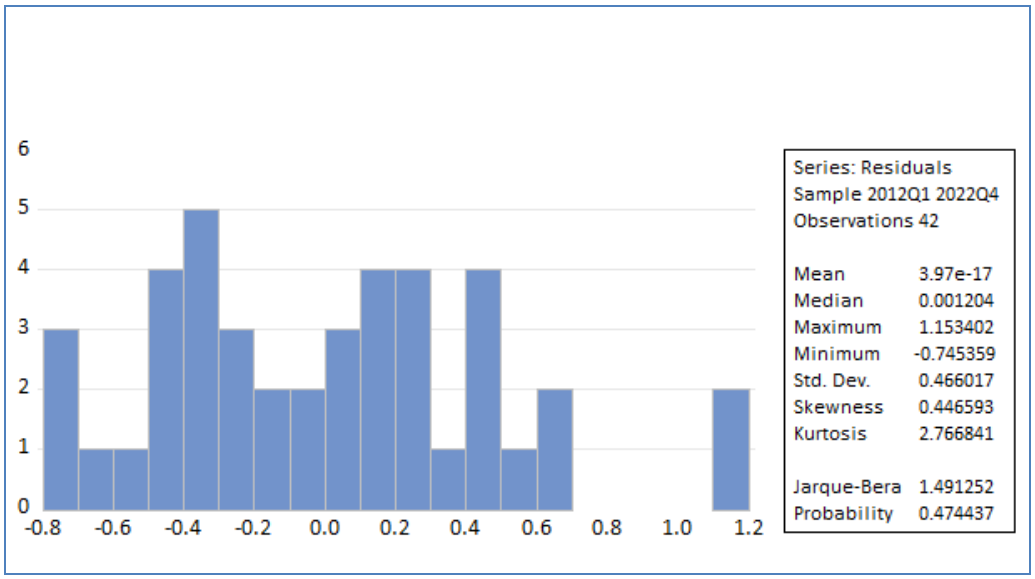

المصدر: مخرجات Eviews 9 بالإعتماد على الملحق رقم (01)

بناءً على النتائج التي المقدمة في الجدول، يمكننا تحليلها كما يلي:

:Jarque-Bera (JB)

قيمة Jarque-Bera هي 1.491252. يتم استخدام اختبار Jarque-Bera لاختبار فرضية أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً استنادًا إلى الانحراف عن التماثل والتوزيع اللامتناظر. إذا كانت قيمة JB أقل من مستوى الدلالة المحدد (عادةً 0.05)، فإن ذلك يدعم فرضية توزيع طبيعي للبيانات. وفي حالتك، القيمة المقدمة (1.491252) تشير إلى أنه ليست هناك أدلة قوية ضد فرضية توزيع طبيعي للبواقي.

الاحتمالية (Probability):

قيمة الاحتمالية (probability) المقدمة هي 0.474437. هذه القيمة تعبر عن احتمالية حدوث قيمة JB أكبر من القيمة المقدمة. إذا كانت القيمة الاحتمالية أعلى من مستوى الدلالة المحدد (عادةً 0.05)، فإننا لا نستطيع رفض فرضية توزيع طبيعي للبواقي.

الانحراف عن التماثل (Skewness):

قيمة الانحراف عن التماثل (skewness) المقدمة هي 0.446593. يقيس الانحراف عن التماثل انحراف البيانات عن التوزيع اللامتناظر. إذا كانت القيمة بالقرب من صفر، فإن ذلك يشير إلى تماثل نسبي في التوزيع. وفي حالتك، القيمة المقدمة (0.446593) تشير إلى وجود بعض الانحراف عن التماثل، ولكنه ليس بشكل كبير.

التوزيع الذنبي (Kurtosis):

قيمة التوزيع الذنبي (kurtosis) المقدمة هي 2.766841. يقيس التوزيع الذنبي حدة ذيل التوزيع وتركيز القيم حول القيمة المقدمة (2.766841) تشير إلى وجود توزيع ذنبي أكثر حدة من التوزيع الطبيعي القياسي، مما يعني أن هناك تركيزًا أكبر للقيم حول القيمة المتوسطة.

من النتائج المقدمة، يبدو أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا نسبيًا، حيث أن قيمة JB ليست منخفضة بشكل كبير والاحتمالية أعلى من مستوى الدلالة المحدد. ومع ذلك، هناك بعض الانحراف عن التماثل وتواجد توزيع ذنبي مرتفع.

تجانس تباين الأخطاء:

الجدول رقم (02-05): الكشف عن عدم وجود اختلاف في تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.423524	Prob. F(2,39)	0.6577
Obs*R-squared	0.892815	Prob. Chi-Square(2)	0.6399
Scaled explained SS	0.715402	Prob. Chi-Square(2)	0.6993

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/16/23 Time: 09:39
Sample: 2012Q1 2022Q4
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.133525	0.165431	0.807137	0.4245
LCRI^2	0.002728	0.014819	0.184108	0.8549
LCRI	0.004595	0.104050	0.044165	0.9650

R-squared	0.021257	Mean dependent var	0.212001
Adjusted R-squared	-0.028934	S.D. dependent var	0.285214
S.E. of regression	0.289311	Akaike info criterion	0.426117
Sum squared resid	3.264323	Schwarz criterion	0.550236
Log likelihood	-5.948457	Hannan-Quinn criter.	0.471612
F-statistic	0.423524	Durbin-Watson stat	0.670070
Prob(F-statistic)	0.657710		

المصدر: مخرجات Eviews9 بالإعتماد على معطيات الملحق رقم(01)

تظهر النتائج أن تم إجراء اختبار (Heteroskedasticity Test) باستخدام اختبار وايت (White Test) لفحص فرضية (Homoskedasticity) للبيانات. هنا هي النتائج المهمة:

الفرضية الصفرية (NullHypothesis): الفرضية الصفرية عدم وجود اختلاف في تباين البواقي.

قيمة F-Statistic هي 0.423524.إذا كانت قيمة F-Statistic أقل من مستوى الدلالة المحدد (عادةً 0.05) فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية في حالتنا، القيمة المقدمة (0.423524)تشير إلى أن تباين البيانات في المتغيرات قد يكون متجانسًا بشكل معقول.

يجب ملاحظة أن تواجد تجانس تباين أخطاء يعني أن الانحدار الخطي التقليدي يمكن أن يكون مناسبًا لتحليل البيانات. لذا، استنادًا إلى النتائج المقدمة، يمكنك أن تفترض أن البيانات تعتمد على فرضية تجانس تباين أخطاء، ويمكنك استخدام الانحدار الخطي التقليدي لتحليلها.

Probabilities: قيمة Prob. F(2,39) هي 0.6577، وقيمة Prob. Chi-Square(2)

هي 0.6399 و 0.6993. إذا كانت القيم الاحتمالية أعلى من مستوى الدلالة المحدد، فإن ذلك يدعم الفرضية الصفرية. في حالتك، القيم المقدمة تشير إلى عدم وجود أدلة قوية ضد الفرضية الصفرية.

من النتائج المقدمة، يبدو أنه ليست هناك أدلة قوية تدعم وجود تجانس تباين أخطاء في البيانات،

r-squared 9.49٪ من التباين يمكن تفسيره بوسطة المتغيرات المدرجة في النموذج

أما النسبة المتبقية المقدرة ب90,51% تفسرها متغيرات غير مدرجة في النموذج

قد يرجع ضعف هذه النسبة لوجود برامج وسياسات اخرى للتشغيل لها تأثير كبير على البطالة مثل عملية التوظيف على مستوى الوظيف العمومي والمؤسسات الخاصة وبرامج التشغيل الأخرى مثل CNAC,ANAD.

خلاصة الفصل

وفي الأخر كخلاصة لتقييم هذا البرنامج، في إطار البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية أو ما يعرف بالسياسة النشيطة للتشغيل ، وذلك من خلال المناصب المستحدثة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

إلا أنه يعتبر ذات أثر محدود في المحافظة على مسار الترقية و النهوض بسياسة التشغيل من أجل التخفيف من حدة مشكلة البطالة في الجزائر.

الخاتمة

الخاتـــــمة:

يعتر التشغيل من بين أهم المواضيع التي إهتمت بها الجزائر ،و ذلك من أجل الوصول إلى توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة و إستغلالها أحسن إستغلال من جهة، و مكافحة مشكل البطالة و الحفاظ على أمن المجتمع من جهة أخرى، فقد حاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع إسراتيجية البرامج ا لجديدة لتعميمها على كامل التراب الوطني.

و قد تبن لنا من خلال دراستنا لأحد هذه الأجهزة آلا و هو جهاز القرض المصغر الذي يعتر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية في محاربة البطالة والهشاشة و الإقصاء الإجتماعي الذي مس الشريحة المهمشة، كما يمثل أداة المعالجة الإجتماعية لإقصاء الإقتصادي و وسيلة لدعم بروز نشاطات إقتصادية صغيرة و مكتسبة.

وهذا الغرض فإن القرض يوفر خدمات مالية و غير مالية متماشية مع إحتياجات الفئات السكانية يغر مؤهلة للاستفادة من النظام البنكي، و الذي يشتمل أساسا على أشخاص بدون دخل أو بدخل غير كافي أو يغر مستقر.

و بهذا الشكل نجح النموذج الذي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من فرض وجود في غصون سنوات قليلة خاصة في العمل المنزلي و تحديدا لفئات لإناث، كما نجح في استقطاب حاملي الشهادات المتخرجين من الجامعة و مراكز التكوين المهني.

فقد أسهمت الوكالة في إعانة سكان المناطق المصنفة في خانة المناطق الأكثر احتياجا بالجزائر التي أنجزتها الوزارة المكلفة بالتضامن، و هذا من خلال التمويل و منح القروض المصغرة لهؤلاء الأشخاص قصد إستحداث نشاطات ترمي إ لى خلق الثروات بهذه المناطق.

أمام كل هذه الجهود تبقى الخذمات التي تقدمها الوكالة هزيلة و لازالت تسعى الدولة جاهدة لإنعاش هذا الأخير من خلال إستخدام جميع طاقتها المادية و المالية و البشرية و يبقى هذا كله في إطار رسم معا لم جديدة مواكبة الركب الحضاري و فك الحاجة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي في الدولة.

و لعل أبرز ما يمكننا إستخلاصه فإن القرض المصغر مشروع هادف إستطاع البروز و سد معظم الحاجيات في طار تحقيق الإستقرار، مع العلم أن الإستثمار و المحرك الأساسي و السبيل الأنجع لخروج الجزائر من دوامة الأزمات التي تتخبط فيها، فوجدت أن الشباب هم العنصر الفعال في ذلك.

ما جعلها تفتح المجال أمام هذه الشريحة فهي الأمل الكبير للنهوض بالإقتصاد الوطني للحد من الأزمات سواء إقتصادية أو إجتماعية من خلال إدماج هذه الفئة في عا لم التشغيل و تحسين المستوى بنجاح.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمديرية الولائية –ورقلة– و من خلال الإحصاءات و المعلومات المعطاة فيما يحص تطبيق جهاز القرض المصغر، لحظنا أن نشاط الوكالة مكثف فهي تستقبل العديد من المواطنين المتقدمين إليها لغرض حصولهم على قروض مصغرة من أجل تمويل مشاريعهم المصغرة .

ا لجزائر من خلال تجربتها في هذا البرنامج تطمح مستقبلا إلى تنصيب منشآت مختصة في التمويل المصغر بشكل دائم لأداء الخدمات المالية المتأقلمة مع المواطنين غير المنخرطين لدى البنوك و إبراز الدور الذي يلعبه القرض المصغر.

النتائج المتوصل إليها:

– قامت سياسة التشغيل على تدعيم الشباب لشراء المواد الأولية و أخذ قروض لتمويل مشروع ما و هذا ما أدى إلى التخفيف من حدة البطالة.

–كما قامت الجزائر بتطبيق برامج جديدة منها برنامج القرض المصغر الذي خلق مناصب الشغل لمكافحة مشكلة البطالة .

–تطوير و وضع مشاريع أخرى للتخفيف من البطالة التي أصبحت ظاهرة إقتصادية و اجتماعية في العام.

و في الأخير هناك بعض الإقتراحات التي نراها تساهم في الإستمرار المالي لهذه الوكالة:

1–تنشيط و تسهيل الإجراءات الإدارية و التنفيذية حيث تصبح عملية معالجة الملفات تتم بشكل أسرع.

2–ضرورة توفر مراكز تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائية و حل كل ما يتعلق بالقرض المصغر .

3–تقدم عدد كبير و متكرر من القروض للمحتاجين و النساء الماكثات في البيت و ذوي الإحتياجات لخاصة مقابل أقساط صغرة و بدون فوائد.

على المؤسسات التي تتكفل بتمويل هذا النوع من المشاريع أن تضع معايير تسمح معرفة الفئات الأكثر فقر ومحاولة الوصول إليها.

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية

–الكتب:

1- أسامة محمد الغولي، مجدي محمود سقاب، **أساسيات الإقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة لنشر، جامعة الإسكندرية،جمهورية مصر العربية1998.

2- أنوار حافظ عبد الحليم، **مشاكل البطالة و الإدمان**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008.

حسام داود و مصطفى سليمان و آخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،الطبعة الثالثة،2005.

3- رشيدة بالخريصات و عبد الجليل جميل، **سياسات التشغيل في الجزائر**،وبحوث و أوراق عمل ندوة عربية حولة البطالة، أسبابها، معا لجتها و أثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة 25-27 أفريل.

4- رواب عمار و غربي مصباح، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، بسكرة 2011.

5- صليحة بوهلال ، وكالات تشغيل الشباب، **دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل**، ورقلة ،2012 .

6- عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004

7- عبد الحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الإقتصاد القياسي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ،الرياض ،1988.

8- علي عبد الوهاب نجا، **البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي، عليها دراسة تحليلية قياسية**، دار الجامعية الإسكندرية،2005.

9- فليج حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العامي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2007.

10- كيد علي، **الإقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.

11- محمد طاقة و حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2008.

12- محمد قرقب، **عرض حول توجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل باالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس ،2005.

13- محمد نبيل جامع أستاذ علم الإجتماع التنمية، **البطالة قنبلة موقوتة فك شفراتها و حديث مع الشباب** ،جامعة الإسكندرية ،2008.

14- مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الأولى 2007.

15- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2009، عمان.

16- معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر2009.

17- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب،**البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

18- ناصر مراد، **تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**،جامعة البليدة،2009.

19- أحمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية لنشر، طبعة2004.

2- المذكرات:

1-عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر لولاية سطيف ،2009-2010.

2 - شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في ا لجزائر**، مذكرة ماجستر ،كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر ،2004.

3- محمد بوراس وصابر حاجي، **قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة 2000-2020** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف مسيلة- 2021.

4 - صالح بن علي وأخرون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019**،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم افقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي-2021 .

3- مقالات علمية:

1-دراسة سليم مجلخ، **دارسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر-** مجلّة أداء المؤسسات الجزائرية **-** جامعة 08 ماي 1945 قالمة**-** العدد 2016/09.

2-دادن عبد الغني و بوطجين محمد عبد الرحمان ،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** – مجلة الباحث- العدد 10-2012

3-النصوص القانونية و التنظيمية:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2011.

2-الجريدة الرسمية، العدد 14، المرسوم التنفيذي رقم: 103/11 و104/11 المؤرخ في 06 مارس 2011

3-المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.

4-سامي عواد، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل و إستراتيجيات الحد من الفقر. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.

5-عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر،الجزائر،17-18 ديسمبر 2002.

6-غانم عبد الله وحمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر .2011

7- مجلة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، رقم09، 2012.

8 -المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، وثائقق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة، آراء، توصيات،تقارير و دراسات ،

25-27 أفريل 1995، ص9.

9-المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي،مشروع تقوم حول أجهزة التشغل، الدورة العامة العشرون ، الجزائر،2002، ص111.

10-مركز المعلومات و دعم إتخاذ القرارات، تجارب دولية في معالجة قضية البطالة، مجلس الوزراء جمهورية مصر العربية ،2004، ص19-20 .

11-المشروع التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحديد الشروط.

12-مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة و القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، مسيلة، نوفمبر 2011.

4-المواقع الإلكترونية:

1- عبد القادر زياني،شركات متعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل ،

htt://algerianexpert .maktoobblog.com/date2010/12

bouzidiA.Economiealgerienne-Eclairages.ENAG ,Alger2011p219-220

htt://training .itcilo.it/actrav/courses/2005/A5-

00399web/resource/AUADI/cours%20arab-Turin-doc.

سامي عواد ،التدريب ال قابي حول سياسات التشغيل و استراتيجيات الحد من الفقر. المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.

htt://training .itcilo.it/actrav/courses/2005/A5-00399-web/resource/AUADI/cours%20arab-Turin-doc, date de consul 23/4/2023

2-الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر" REM ".

3-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

www.angem.dz le 03/04/2023

40*DF/ANGEM :Direction des Finances / Agence National de gestion de micro-crédit.

4-وثائق و معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر.

www.angem.dz le 03/04/2023

5- حصيلة المنجزات الإقتصادية و الإجتماعية لفترة 1999 – 2008 ، موقع الرئاسة الحكومة .

htt://www.premier- minister.Giv.dz. -Guide pratique Sur le microcrédit :l'expérience du prêt solidaire, www.la micro finance. Org. Consulté le25/03/2023

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1-Jean Marie Le Page, Geneviére Grangeas, **Les politiques de l'emploi**, (France, édition Eska, 1993

2-Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre la mutation de l'économie algérienne**, 1992

مقالات علمية:

1– Abdelmadjid Bouzidi, **Comprendre la mutation de l'économie algérienne**, **1992** L'Actualité économique

2 - Bruno Marcel, Jacques Taieb , Le chômage aujourd'hui , un phénomène pluriel , (France , édition Narthan , 1991

3 - Christimulia Purnama Trimurti and Yeyen Komalasari,**Determinats of Unemployement :Empirical Evidences from 7 Province in Indonesiae**,Scientific Research Journal(SCIRJ),Volume 2,Issue 8,2201,Udayana University Dhyana Pura University Bali,Indonesia,August 2014.

4- Tria, D., Harun, M.B. & Alam, M.M. (2020) **Evaluating the Role of Microcredit Program for Youth Employment Generation in Algeria** Proceeding of "Second International Sustainability and Resilience Conference: Technology and Innovation in Building Designs", University of Bahrain, Bahrain, Online, 11-12 November 2020. .

الملاحق

الملحق رقم :(1) قيم متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

السنوات	الثلاثي	البطالة CHOM(البطالين)	القرض المصغر (الممولين)	الإستثمار المحليINV (مناصب)
2012	الأول	3244	212	0
	الثاني	3244	54	17
	الثالث	3244	36	2
	الرابع	3244	38	55
2013	الأول	4351,75	68	181
	الثاني	4351,75	79	204
	الثالث	4351,75	98	778
	الرابع	4351,75	205	741
2014	الأول	3728,5	330	523
	الثاني	3728,5	448	244
	الثالث	3728,5	367	41
	الرابع	3728,5	377	580
2015	الأول	4541,5	442	126
	الثاني	4541,5	402	240
	الثالث	4541,5	437	26
	الرابع	4541,5	160	618
2016	الأول	11335,75	1	343
	الثاني	11335,75	141	390
	الثالث	11335,75	70	173
	الرابع	11335,75	2	154
2017	الأول	8067,5	4	414
	الثاني	8067,5	7	299
	الثالث	8067,5	10	142
	الرابع	8067,5	109	162
2018	الأول	9087,5	316	507
	الثاني	9087,5	178	282

	الثالث	9087,5	172	342
	الرابع	9087,5	245	416
2019	الأول	7570	120	1210
	الثاني	7570	81	285
	الثالث	7570	6	47
	الرابع	7570	338	618
2020	الأول	4399,25	5	147
	الثاني	4399,25	43	28
	الثالث	4399,25	0	359
	الرابع	4399,25	450	124
2021	الأول	7788,5	61	57
	الثاني	7788,5	69	210
	الثالث	7788,5	15	128
	الرابع	7788,5	384	366
2022	الأول	17560,5	416	74
	الثاني	17560,5	240	147
	الثالث	17560,5	0	148
	الرابع	17560,5	1	13

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات منANGEM,ANEM,ONDI

ملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/16/23 Time: 09:57
Sample: 2012Q2 2022Q4
Included observations: 41
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic	LCHOM	LCRI	LINV
LCHOM	1.000000 -----		
LCRI	-0.295742 -1.933393	1.000000 -----	
LINV	0.139247 0.878154	0.248296 1.600735	1.000000 -----

المصدر: مخرجات Eviews 09

ملحق رقم (03): تقدير النموذج

Dependent Variable: LCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/15/23 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2012Q2 2022Q4
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.761549	0.316511	27.68164	0.0000
LCRI	-0.096030	0.042473	-2.260994	0.0296
LINV	0.085222	0.058541	1.455771	0.1537

R-squared	0.135667	Mean dependent var	8.785054
Adjusted R-squared	0.090176	S.D. dependent var	0.483704
S.E. of regression	0.461380	Akaike info criterion	1.361165
Sum squared resid	8.089109	Schwarz criterion	1.486548
Log likelihood	-24.90388	Hannan-Quinn criter.	1.406823
F-statistic	2.982279	Durbin-Watson stat	0.451269
Prob(F-statistic)	0.062652		

المصدر: مخرجات Eviews 9

ملحق رقم (04): تصحيح النموذج

Dependent Variable: LCHOM
Method: Least Squares
Date: 06/16/23 Time: 08:37
Sample: 2012Q1 2022Q4
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.137312	0.194292	47.02864	0.0000
LCRI	-0.085779	0.041883	-2.048083	0.0472

R-squared	0.094913	Mean dependent var	8.768375
Adjusted R-squared	0.072286	S.D. dependent var	0.489843
S.E. of regression	0.471807	Akaike info criterion	1.381953
Sum squared resid	8.904063	Schwarz criterion	1.464699
Log likelihood	-27.02102	Hannan-Quinn criter.	1.412283
F-statistic	4.194643	Durbin-Watson stat	0.341076
Prob(F-statistic)	0.047155		

المصدر: مخرجات Eviews 9

ملحق رقم(05): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

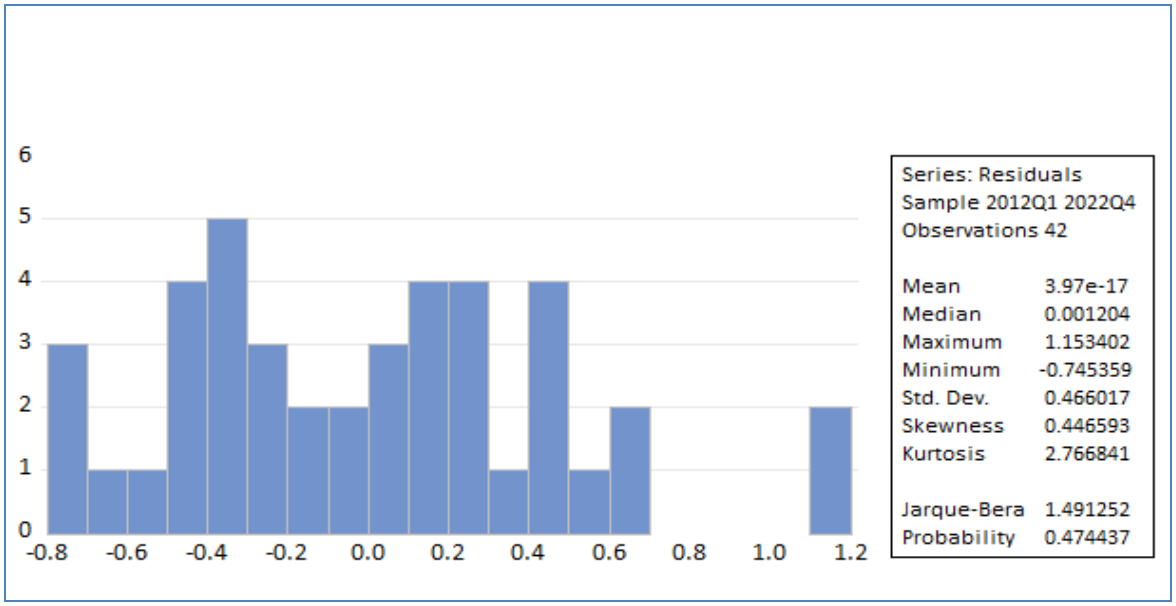

المصدر: مخرجات Eviews 9

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
شرح الإختصارات	X
مقدمة	أ– ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيكلة التشغيل ومشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول هيكلة التشغيل، مشكلة البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	3
المطلب الأول: التشغيل وسياسة التشغيل	3
الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل	3
الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة (سياسة التشغيل)	6
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة	7

الفرع الأول: تعريف البطالة وأنواعها	7
الفرع الثاني: أسباب وأثار البطالة وإجراءات التخفيف منها	11
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	18
الفرع الأول: الوكالة الوطنية للقرض المصغر وإجراءات الحصول على قرض في إطارها	18
الفرع الثاني: أثر القرض المصغر على هيكلة التشغيل و مشكل البطالة	28
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	35
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	35
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	35
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	38
المطلب الثاني: موقع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	39
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: محاولة نمذجة أثر القرض المصغر على مشكل البطالة حالة وكالة ANGEMورقلة	41
تمهيد	42
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	43
المطلب الأول: مجتمع الدراسة (الوكالة الوطنية للقرض المصغر)	43
الفرع الأول: عينة الدراسة	43
الفرع الثاني: أدوات الدراسة	47
المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول القرض المصغر لوكالة ورقلة	48

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور المتغيرات الإقتصادية	48
المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة	53
خلاصة الفصل	63
خاتمة	65
المراجع والمصادر	67
الملاحق	73
الفهرس	78